وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' essa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم: علم اجتماع

تخصص: إنحراف وجريمة

مذكرة ماسترتحت عنوان

العوامل المؤثرة في ظاهرة تهريب المازوت ببلدية بئر العاتر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:

- عطية وفاء

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ منصر عز الدين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د/ صيد حسان	أستاذ مساعد "ب"	رئيسا
د/ منصر عز الدين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
د/بوراس نور الدين	أستاذ مساعد" ب"	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بأخلص الشكر والتقدير للجنة المناقشة الموقرة، على قبولكم مناقشة بحثنا، وأشكر أساتذتي على توجيهاتهم القيمة خلال فترة إعداد مذكرتي لنيل درجة الماستر. لقد كان لتوجيهاتكم العلمية الدقيقة والمشورة المستنيرة دور كبير في نجاح هذا العمل البحثي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعائلتي الكريمة، التي قدمت لي الدعم النفسي والمعنوي خلال هذه الرحلة الأكاديمية الممتدة. كان لتفهمهم العميق ودعمهم الدائم دور محوري في إنجاز هذا الإنجاز العلمي.

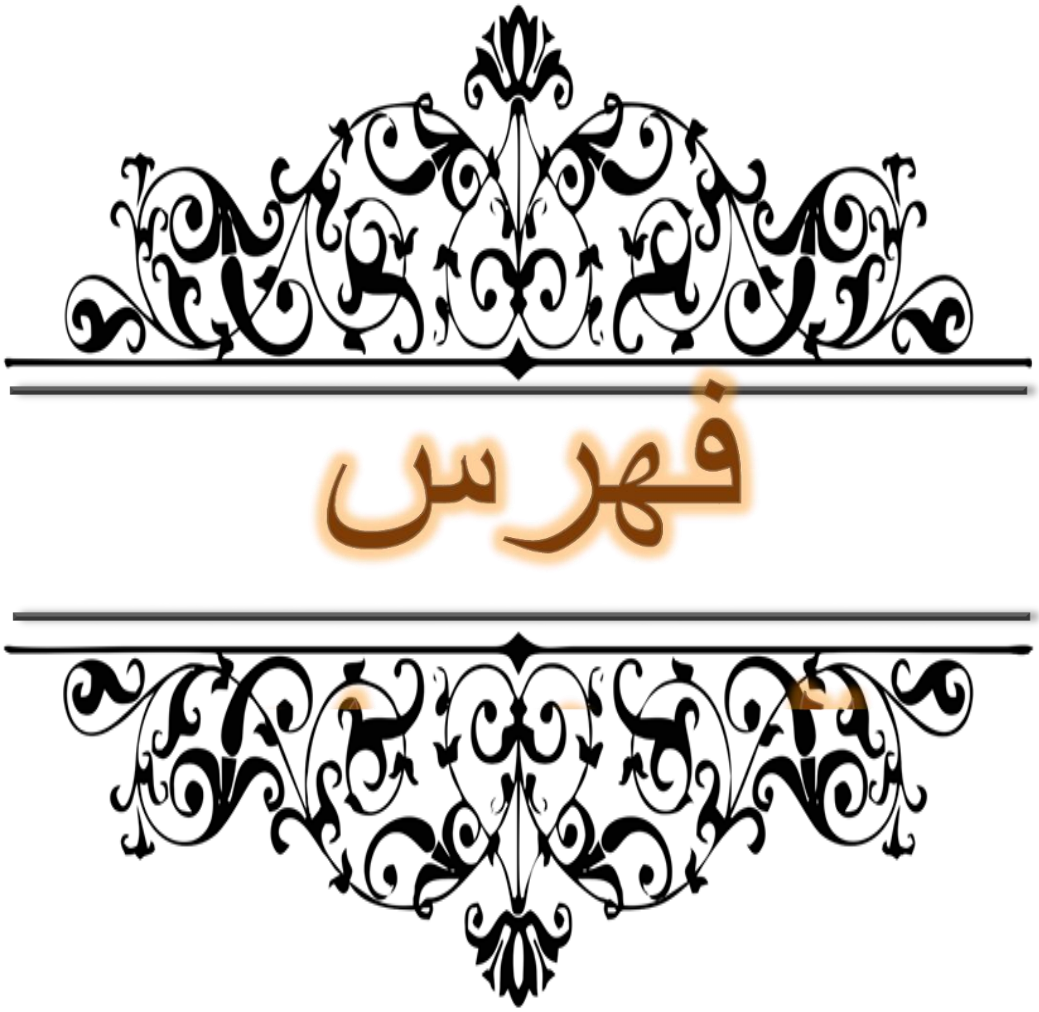
وأشكر كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد في هذا العمل.

أتمنى أن يكون هذا العمل محط إعجابكم ورضاكم، وأن يسهم بشكل فعال في إثراء المعرفة في مجالنا العلمي المشترك.



من اعماق قلبي وتعبي، اهدي عملي هذا الى نفسي وعائلتي وأصدقائي الاوفياء

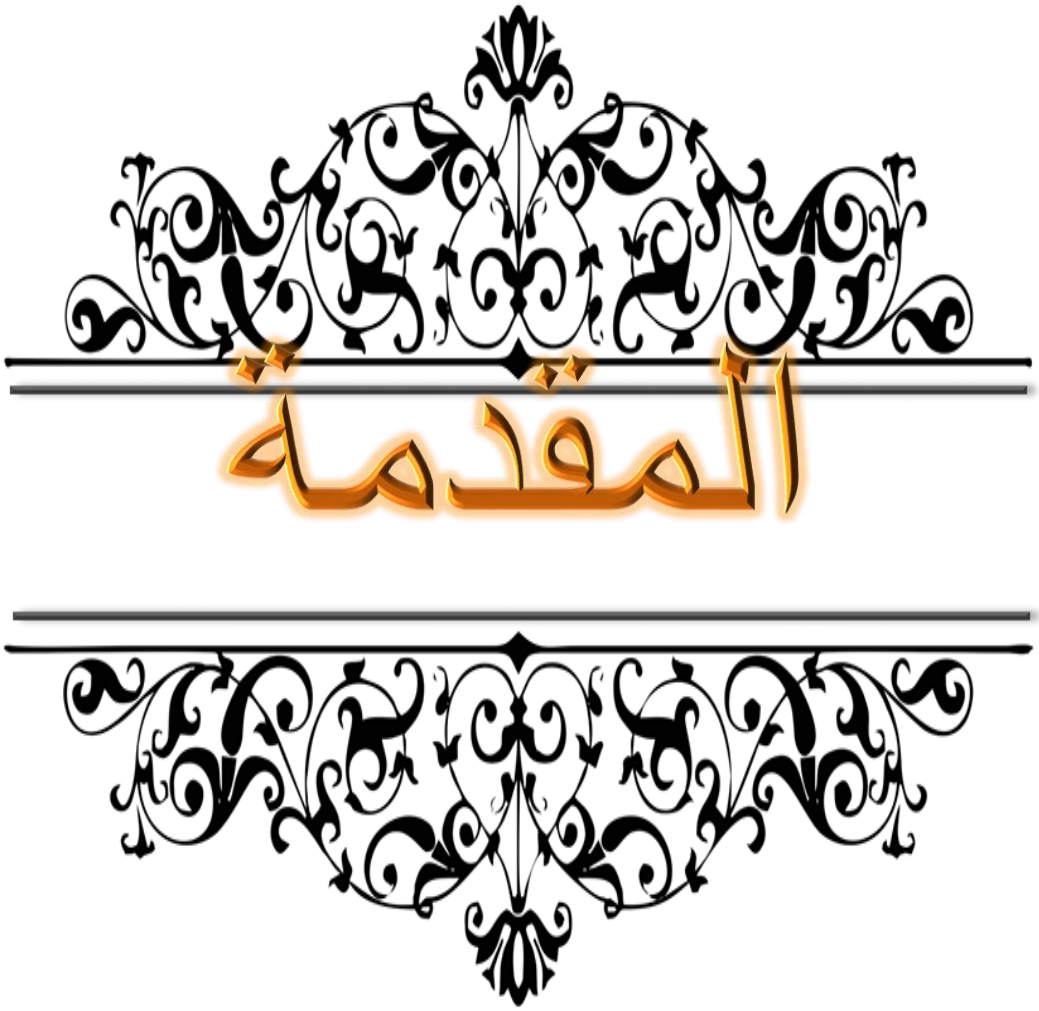
كما اشكر صديقتي التي ساندتني وآمنت بي الطالبة مالكية يسرى.


فهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
المقدمة	ب_أ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة	
1/- الإشكالية	04_05
2/- فرضيات الدراسة	06
3/- أهمية الدراسة	06_07
4/- أهداف الدراسة	08
5/- أسباب إختيار الموضوع	09
6/- الدراسات السابقة	10_16
7/- المقاربة النظرية	16_19
8/- مفاهيم الدراسة	19_25
9/- المنهج المستخدم في الدراسة	25_26
10/- مجالات الدراسة	27
أ- المجال الزماني	27
ب- المجال البشري	**27**
11/- مجتمع وعينة الدراسة	27_28
12/- أدوات جمع البيانات	28_29
13/- صعوبات الدراسة	29
الفصل الثاني : ظاهرة التهريب	

تمهيد	31
المبحث الأول : ماهية جريمة التهريب	31-44
المطلب الأول : نشأة جريمة التهريب	31_32
المطلب الثاني : خصائص جريمة التهريب	32_34
المطلب الثالث : أنواع جريمة التهريب	35_37
المطلب الرابع : آثار جريمة التهريب	37 _39
المطلب الخامس: آليات مكافحة جريمة التهريب	39_44
المبحث الثاني :ماهية الجريمة المنظمة	45-54
المطلب الأول :نشأة الجريمة المنظمة	45_46
المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة	47_49
المطلب الثالث: أنواع الجريمة المنظمة	50_52
المطلب الرابع : آثار الجريمة المنظمة	52_54
المطلب الخامس: آليات مكافحة الجريمة	54-55
الفصل الثالث: الاطار الميداني و التطبيقي للدراسة	57-85
أولا: عرض وتحليل البيانات	57_69
1/-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى	69_73
2/-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية	73_75
3/-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة	76_79
ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	79-85
1/-مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى	79
2/-مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثانية	80
3/-مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثالثة	80

4/-الإجابة عن التساؤل المحوري والتحقق من صحة الفرضية الرئيسة	81
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	82
5/-مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	83_85
الخاتمة	87
الملخص	
الملاحق	


المقدمة

تعد ظاهرة التهريب من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الحدودية. تمثل بلدية بئر العاتر في ولاية تبسة، نموذجاً لهذه الظاهرة التي تتفشى نتيجة تداخل عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية. تنتشر أنشطة التهريب في هذه المنطقة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بالقرب من الحدود التونسية، مما يسهل عمليات نقل البضائع بشكل غير قانوني. تتضمن هذه الأنشطة تهريب السلع الاستهلاكية، وحتى المخدرات، مما يشكل تهديداً للاقتصاد الوطني واستقرار المجتمع المحلي. وركزنا في هذا البحث على تهريب المازوت الذي يعد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحدودية، نظراً لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في بلدية بئر العاتر.

تبرز هذه الظاهرة بشكل خاص نتيجة لموقعها الجغرافي الاستراتيجي المحاذي للحدود التونسية. تسهم الخصائص الجغرافية للمنطقة، مثل التضاريس الوعرة والمسافات الطويلة غير المحروسة، وغياب الرقابة الأمنية الكافية يتيحان فرصة كبيرة لتنفيذ عمليات التهريب بطرق مختلفة في تسهيل عمليات التهريب وجعلها نشاطاً مربحاً ومنتشراً، يعد تهريب المازوت جزءاً من أنشطة الجريمة المنظمة التي تستغل الفوارق السعرية بين الجزائر وتونس، حيث يتم تهريب الوقود المدعوم من الجزائر إلى تونس لتحقيق أرباح طائلة، وتسهم هذه الفوارق الكبيرة في الأسعار في جذب الأفراد للانخراط في التهريب كوسيلة لكسب العيش، وتلعب البطالة والفقر دوراً كبيراً في دفع السكان المحليين نحو التهريب كحل اقتصادي سريع، في ظل غياب فرص العمل القانونية، هذه الأنشطة تؤدي إلى فقدان الإيرادات الضريبية وزيادة الضغط على الموارد الوطنية، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على استقرار المجتمع المحلي والأمن القومي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في انتشار التهريب في هذه البلدية، وذلك من خلال تناول هذا الموضوع ضمن إطار علمي ومنهجي دقيق.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة، حيث تم فيه التعريف بموضوع الدراسة من خلال تحديد إشكاليتها، وتحديد فرضياتها مع إبراز أهمية الدراسة وتبيان أهدافها وتحديد الفرضيات والمفاهيم الأساسية المكونة لموضوع الدراسة، ثم الإشارة الى المقاربة النظرية المتبناة في الموضوع المراد دراسته، كما تم عرض المنهج المستخدم والمعتمد في الدراسة مع ذكر مجالات الدراسة ومجتمع الدراسة، وأخيرا تسليط الضوء على الصعوبات التي اعترضتنا في تحصيل المعلومات.

أما الفصل الثاني فيخصص لدراسة ظاهرة التهريب بعمق، ويحتوي على ثلاثة مباحث تركز على أبعاد وأسباب وتداعيات التهريب.

وفي الفصل الثالث، ننتقل إلى الإطار الميداني، حيث نقدم عرضاً وتحليلاً للبيانات الميدانية التي تم جمعها، ونناقش النتائج المستخلصة في ضوء العوامل المؤثرة المحددة.



الإطار

1/إشكالية الدراسة:

تعرّف الجريمة على أنها كل ما يُخالف أحد القواعد الموضوعة لتنظيم سلوك الإنسان في مجتمعه قديما وحديثا، فالفكرة لا تتغير في جوهرها بل في صورها و نسبة حدوثها وانتشارها. وقد بلغ تفشيها حدا لا يُطاق في المجتمعات البشرية عامة، والجزائرية خاصة، وأنتج لها صورا عديدة تختلف بحسب المكان والزمان، متأثرة بعديد من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والنفسية وغيرها.

وظاهرة تفشي الجريمة بكل صورها، من الظواهر شديدة التعقيد، والأكثر خطورة على الإنسان والمجتمع، فهي إحدى أعوص مشكلات العصر، حيث تعاني منها دول شمال الكرة الأرضية، وجنوبها أيضا، وبما فيها الغنية والفقيرة على حد سواء.

كما تعود أحد أسباب وُعُورَةُ الجريمة بإختلافها لمدى ارتباطها المنهجي تحليليا بمداخل تفسيرية متباينة في أصولها ومرتكزاتها، وهو ما يتطلب من الباحثين في هذا المجال أن يبحثوا عن هذه الظاهرة وطرح جميع المتغيرات المتحكمة فيها، بالإضافة للتكيف المستمر من أجل اقتراح الحلول العملية لمكافحتها، وتنوع الجريمة مؤخرا لا يعني عدم وجودها منذ القدم، بل هي تتطور حسب التقدم البشري والتكنولوجي الحاصل.

ويُعَدُّ التهريب، ظاهرة متفشية عالميا، وُجِدت ولاقت تطورا مع مرور الزمن، تختلف حسب أنماطها وآليات تشكلها واستمرارها داخل كل مجتمع، وهو ما جعله مادة دسمة للبحث فيها أكاديميا، وتكريس كل العلوم للحد منها على الأقل، نظرا لأنها تشكل تحديا مستمرا للدول بغض النظر عن نظامها وفلسفتها.

وفي هذا السياق تبرز ظاهرة التهريب بالجزائر باعتبارها من أهم الممارسات الإجرامية وأكثرها أثرا عامة، وبشكل خاص تهريب الوقود فيها، داخل مناطق جغرافية محددة، كالمناطق الحدودية الشرقية للبلاد بشكل خاص،حيث استفحلت بها ظاهرة التهريب بشكل كبير في المواد البترولية، وتغلغلت وسط المجتمع متأثرة بالنسيج الإجتماعي والثقافي لمواطني المنطقة وما جاورها، وهو ما جعل الدولة تسعى لسن القوانين دوريا لإيقافها، لما عادت به من كساد للنظام الإقتصادي داخل المنطقة، عدا عن تهديدها للأمن الإجتماعي بشكل مخيف.

ويُعَد استنزاف الوقود من طرف المهربين دون مراعاة لأي من القواعد القانونية، أشد الظواهر خطورة في تبسة 'منذ 2011 وحتى يومنا هذا'، فتهريب الوقود يتم ليلا نهارا لتونس،

وتحول في معظمه من شكل فردي لآخر جماعي معتمدا على كل ما هو متوفر من وسائل- كالسيارات وغيرها- وهي منتشرة بشكل واسع في منطقة بئر العاتر -وهو موضوع دراستنا خاصة-، فالتهميش الذي طغى على المنطقة وأفرادها بالإضافة للبطالة المستفحلة وسط شبابها، جعلت من المواد المهربة معظمها ذات أسعارمدعمة من طرف الدولة، ومنذ التسعينات طالت الظاهرة مادة الوقود كبضاعة دائمة للتهريب.

تبحث هذه الدراسة في طبيعة ظاهرة التهريب، والأنماط المختلفة للعلاقات والتفاعلات التي تنشأ بين المجموعات التي تمارس أنشطة التهريب وأشخاص آخرين في المجتمع، وكيفية نظرة هؤلاء الأشخاص إلى المجتمع. وهي تستجيب للحاجة إلى تقديم تفسير علمي لظاهرة التهريب حولهم .إنه يتجاوز التفسيرات الخطية للواقع الاجتماعي التي تأتي من الصور الإعلامية بالإضافة إلى الممارسات المؤسسية المحددة .وقد تتغير قرائتهم للواقع الاجتماعي والثقافة من وقت لآخر لتتناسب مع الظاهرة المعنية .مما يساهم في استمرار وبلورة ثقافة التهريب المنحرفة إلى ثقافة فرعية ذات قواعد سلوك خاصة.

وعليه جاء التساؤل المركزي:

ماهي المتغيّرات المتحكمة في تفشي ظاهرة تهريب المازوت في مدينة بئر العاتر؟

ويتفرع من السؤال السابق الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي الوقائع التي أدت لظهور جريمة التهريب في بئر العاتر؟
-ما هي الوقائع التي أدت لبروز تهريب المازوت في بئر العاتر؟
-ما الفروق الجوهرية في نشاط هذه الجماعات وإلى ما تُعزى؟

2/-فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- **العوامل والمتغيرات الاقتصادية والثقافية هي ما تؤثر على ظاهرة تهريب المازوت في مدينة بئر العاتر.**

الفرضية الفرعية الأولى: كون بئر العاتر منطقة حدودية هو ما أدى إلى ظهور جريمة التهريب في بئر العاتر

الفرضية الفرعية الثانية: مردودية وقيمة المازوت كمادة هو ما أدى إلى بروز تهريبه في بئر العاتر

الفرضية الفرعية الثالثة: يختلف نشاط هذه الجماعات حسب فرص التهريب والفائدة منه.

3/- أهمية الدراسة

1- تأتي أهمية هذه الدراسة من ضرورة فهم أعمق لمشكلة تهريب المازوت وتحليل تداعياتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
2- تتمثل أساسا في أن التهريب موجود بأنماط غير واضحة في المجتمع الجزائري وهو في نفس الوقت ظاهرة تستحق الدراسة، لارتباطها بالتحول الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الجاري .في مجتمع اليوم .
3- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النتائج المهمة التي سنتوصل إليها النتيجة النهائية للدراسة فيما يتعلق بطبيعة عالم التهريب وأنماط العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين مجموعات المهربين وبين هذه المجموعات .ومن ناحية أخرى، بالنسبة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى الفوائد العملية المتمثلة في التعرف على أشكال جديدة للتهريب (تهريب الوقود) وفئات جديدة من الأحجام المتدفقة إليه.
4- إن ظاهرة تهريب المازوت عبر الحدود من الممكن أن تمثل ثقافة الانحراف في محتواها وتطورها، وإذا اتسع نطاقها فإنها قد تصبح معادية بشكل واضح للنموذج الاجتماعي السائد.

4/- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحليل أبعاد وتأثيرات تهريب المازوت في المناطق الحدودية.
- تحديد العوامل المحفزة لتهريب المازوت والتحديات التي تواجه جهود مكافحته.
- الكشف عن العوامل الثقافية الاجتماعية التي تؤثر على ظاهرة تهريب المازوت.
- الكشف عن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة تهريب المازوت.
- إبراز أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة التهريب وتهريب المازوت خاصة.
- إبراز آثار ظاهرة التهريب على المجتمع المحلي.

5/- أسباب إختيار الموضوع:

إنّ إختيار هذا الموضوع لم يكن بشكل عشوائي، حيث يعود اختياره إلى عدة أسباب:

أ/-أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع، بكوني أحد سكان هذه المنطقة وبسبب تعايشي اليومي مع هذه الظاهرة.
- الرغبة في التعرف على ما يؤثر على ظاهرة تهريب المازوت في المجتمع المحلي.
- حب المعرفة والبحث في مثل هذه المواضيع.

ب/-أسباب موضوعية:

- محاولة إبراز العوامل التي تؤثر في ظاهرة تهريب المازوت بما انها تهدد الاقتصاد الوطني لفهم تداعياتها بشكل خاصة أنها أصبحت تشكل خطرا اقتصاديا واجتماعيا على المنطقة السكانية والسكان.
- الحاجة لمكافحة ظاهرة تهريب المازوت الذي يتطلب توجيه الجهود بناءً على أبحاث علمية دقيقة، وتحليلات شاملة للوضع الراهن والتحديات المستقبلية.
- توفر هذه الظاهرة فرصًة للبحث في مجالات عدة منها علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة العامة، مما يسهم في توسيع المعرفة العلمية حول هذا الشأن.

6/- الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المحلية:

1. دراسة للباحث **محمد مسايرية** تحت عنوان **"التهريب الجمركي وآليات مكافحته في التشريع الجزائري"** أجريت هذه الدراسة عام 2009 لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهنية في ميدان العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح، في ولاية ورقلة.

انطلقت الدراسة بسؤال: ماهي السبل المنهجية من قبل المشرع الجزائري في مواجهة ومتابعة جريمة التهريب الجمركي والحد منها وتفرعت منها الأسئلة التالية:

- هل وضع المشرع الجزائري تعريفا واضحا وصريحا لجريمة التهريب الجمركي.
- هل قيام جريمة التهريب الجمركي تستدعي توفر القصد الجنائي ' الركن المعنوي' وفقا للتشريع الجزائري؟
- هل وضع المشرع الجزائري هيئات خاصة بالوقاية والتصدي لجريمة التهريب الجمركي؟
- كيف تصدت الجزائر لجريمة التهريب الجمركي الدولية؟

وتمثلت فرضياتها في: -اكتفى المشرع الجزائري بوصف الأعمال التي تعد تهريبا فقط، دون وضع مفهوم دقيق ومختصر للجريمة.

- تقع جريمة التهريب الجمركي بمجرد وقوع الفعل المادي دون الحاجة إلى البحث في توافر النية وإثباتها فهي جريمة مادية بحتة.
- وضعت الجزائر آليات وأنشأت مؤسسات متعددة نعمى بمكافحة جريمة التهريب الجمركي بغض النظر عن جهاز الجمارك والأجهزة الأمنية الأخرى.
- أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي للوقاية من المخالفات الجمركية وردعها.

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات والحقائق عن مشكلة الموضوع، وتحليلها وتفسيرها من جهة من أجل إيجاد الحلول المناسبة للقضاء عليها أو التقليل منها، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتطبيق أحسن وأكثر مرونة للنصوص القانونية التي تنظم وتحكم جريمة التهريب الجمركي.

توصلت هذه الدراسة ان التهريب الجمركي ينقسم الى عدة انواع بحسب وجهة النظر التي يبنى عليها التقسيم ومع ذلك فإنه مهما تعددت و تنوعت هذه التقسيمات الا انها في حقيقة الأمر متشابكة و متداخلة فيما بينهما الى درجة قد يعتذر الفصل بينهما حيث مكننا القول أن كل منها يتطلب استراتيجية خاصة من اجل مكافحته، وان الازدواجية القانونية في قمع جريمة التهريب هي معرفة في قانون الجمارك و معاقب عليها في نص قانوني آخر هو قانون التهريب

(5-6)، فقانون مكافحة التهريب لم يحظى إدارة الجمارك بدور متميز في مجال مكافحة التهريب وتم معاملتها كغيرها من المصالح المتدخلة في مكافحة الظاهرة على الرغم مما تعرضه الظاهرة و تعييب دور الجمارك في عديد الجرائم و تهميشها كجرائم تبييض الأموال التي تحصر دورها في امداد خلية الاستعلام المالي بالمعلومات فقط في حين بإمكان مصالح الجمارك لعب دور مهم في مكافحة هكذا جريمة .

2. دراسة للباحثة **بن سعيد بختة** تحت عنوان : **"التهريب والجريمةالمنظمة"**، أطروحة لنيل الدكتوراه في تخصص علوم قانونية، فرع المنازعات الجمركية.

انطلقت الدراسة بسؤال : ما التهريب؟ وما الجريمة المنظمة؟ وماهي العلاقة التي تربطها ببعض؟ ما سبل مكافحتها؟ وتفرعت منها الأسئلة التالية:

- ماهي حدة وخطورة الجريمتين وتداعياتهما؟
- ما علاقة التهريب بالجرائم المنظمة؟ وما الآثار المترتبة عنهما؟
- وماهي الآليات الدولية لمكافحتها؟

وتمثلت فرضياتها فيما يلي :

- إن مخلفات وآثار التهريب والجريمة المنظمة جد معتبرة على مختلف مناحي الحياة في الدولة وكون هذه الآثار تظهر في الغالب على المستوى الكلي أكثر منه على المستوى الجزئي لضعف وعي الفرد بهما، الأمر الذي يحول دون مساهمته بصفة أكثر فعالية في محاربة هذه الظاهرة.
- اعتبار التهريب شكلا من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود لها علاقة مع الجرائم الأخرى الأكثر خطورة يجعله يتجاوز إطاره التقليدي، فقانون الجمارك لا يمكن أن يتكفل بالجوانب الأمنية المرتبطة بهما، وبذلك لابد من نص جديد ينظم الموضوع تنظيما جيدا.
- إن محاربة جريمة التهريب والجريمة المنظمة يتطلب تكاثف جهود المجتمع الدولي لمكافحتهما نظرا لاعتبارهما جريمتين عابرتين للحدود تهدد مصالح أكثر من دولة واحدة في آن واحد.

توصلت هذه الدراسة الى أن فعالية مكافحة التهريب والجريمة المنظمة تعتمد على التعاون الدولي، من خلال تنسيق الجهود بين الدول، وتبادل المعلومات والأدلة، وإبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى التركيز على مكافحة الأسباب الكامنة وراء تفشي هذه الجرائم.وان التعاون الدولي الصادق والإرادة الجماعية ضروريان لمحاربة الجريمة المنظمة، ويشهد العالم توافقًا متزايدًا على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه المشكلة، خاصة في الدول النامية التي تستهدفها عصابات الجريمة المنظمة على نحو متزايد.

3. الدراسة للباحثين **عقبة رمضاني و معمر عمر**، تحت عنوان: **"التهميش الإجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر"**، دراسة ميدانية على جماعات التهريب ببلدية بئر العاتر ولاية تبسة،أجريت هذه الدراسة سنة 2022\2023 لاستكمال مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان علم اجتماع الإنحراف والجريمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة.

انطلقت الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: كيف تساهم ظاهرة التهميش الإجتماعي في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر. وتفرعت منها الأسئلة التالية: -ما هي أسباب ظهور ظاهرة التهميش الإجتماعي بالمجتمع الجزائري؟

- ماهي أسباب ظهور الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري؟
- ماي العلاقة التي تربط بين ظاهرة التهميش الإجتماعي وتكوّن الجماعات الإجرامية بالجزائر.

و تمثلت فرضياتها فيما يلي: تعتبر ظاهرة التهميش الإجتماعي سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر.

- توجد علاقة بين البطالة وزيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية.
- توجد علاقة بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي وزيادة تشكل جماعات السرقة والإعتداء على الأهالي.

تم الإعتماد على المنهج الكيفي التحليلي في هذه الدراسة وتوصلت هذه الدراسة الى أن هناك علاقة بين البطالة و زيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية وايضا بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي و زيادة تشكل جماعات السرقة و الاعتداء الاهلي ،اما بالنسبة للوضع الإجتماعي و تراجع الجماعات الإجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية بالجزائر،كما تعتبر ظاهرة التهميش الإجتماعي سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر.

4. دراسة للباحث **تمتام منذر** تحت عنوان **"العوامل الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة التهريب"** أجريت هذه الدراسة سنة 2020 ،لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان العلوم الإنسانية والإجتماعية تخصص علم اجتماع الإنحراف والجريمة، بجامعة الشيخ العربي التبسي بتبسة. انطلقت الدراسة بسؤال : ما مدى تأثير العوامل و الظروف الاجتماعية في ظاهرة التهريب ،وتفرعت منها الأسئلة التالية :

- ماذا يحمل المجتمع من افكار حول ظاهرة التهريب؟
- هل لعلاقة الاصدقاء دور في غرس السلوك التهريبي ؟
- هل لابتعاد المجتمع عن القيم له دور في تفشي ظاهرة التهريب ؟
- هل الأسلوب التربوي الخاطئ يؤدي بالفرد الى اتباع ظاهرة التهريب؟

وتمثلت فرضياتها في : -ربما هناك علاقة بين ظاهرة التهريب و افكار المجتمع.
- ربما توجد علاقة بين ممارسة الاصدقاء لظاهرة التهريب و تأثير الفرد التبسي بهم .
- ربما توجد علاقة انزلاق القيم و وتيرة الشخص الى ظاهرة التهريب .
-قد يعتبر الأسلوب التربوي الخاطئ احد العوامل المساعدة للفرد على اتباع ظاهرة التهريب .

وتوصلت هذه الدراسة الى أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تفشي هذه الظاهرة ومن ضمن هذه العوامل (البطالة ،الفقر،جماعة الرفاق،ومضاربة السلع،والظروف الاجتماعية) من بين النتائج المتوصل اليها كذلك العامل الجغرافي الذي اثر كثيرا في الحد من هذه الظاهرة نظرا الى شساعة وطول الشريط الحدودي مع وجود مسالك و منافذ لتسهيل هذه العملية ايضا ضعف اسهام المجتمع المدني في عملية مواجهة التهريب الجمركي ،ومن بين النتائج كذلك في تفشي هذه الظاهرة يعود إلى فقدان سكان الحدود الثقة بالدولة وهذا لما يعانونه من تهميش و نقص المؤسسات الإقتصادية و غياب الاستثمار.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. الدراسة للباحث **عرار عاطف** تحت عنوان **"دور المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب من وجهة نظر موظفي دائرة الجمارك الأردنية"**، أجريت هذه الدراسة عام 2013، لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة مؤتة، الأردن.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور العوامل الإقتصادية والإجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب والتعرف على دور استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مكافحة جريمة التهريب من وجهة نظر موظفي دائرة الجمارك الأردنية، أيضا التعرف على الأساليب والإجراءات المساعدة في الوقاية من جرائم التهريب.

اعتمد الباحث على منهج المسح الإجتماعي بأداة الإستبيان، والمنهج الوصفي التحليلي. وتم استخدام الإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات واشتملت على ثلاثة أجزاء: البيانات الديمغرافية، واشتمل الجزئين الثاني والثالث على 78 فقرة موزعة على 6محاور أساسية والتي تم من خلالها الإجابة على أسئلة الدراسة. توصلت هذه الدراسة إلى ان للعوامل الإجتماعية دور مرتفع في ارتكاب جرائم التهريب. وللعوامل الإقتصادية دور مرتفع في ارتكاب جرائم التهريب، وأن الوسائل التكنولوجية الحديثة لها دور مرتفع في مكافحة جرائم التهريب.

2. دراسة الباحث **رعد محمد عبد اللطيف** بعنوان **"جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد"**، دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، دراسة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط عام 2015. تدور مشكلة الدراسة حول إختلاف المحظورات الجمركية سواء ما تعلق منها بالإستيراد أو التصدير وبحسب السياسة التي تنتجها الدولة في تحقيق المصلحة العامة

تفرعت منها الأسئلة التالية :ماهي جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد في كل من التشريعين العراقي والأردني؟ ما الطبيعة القانونية لجريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد بين الجريمة الضريبية والجريم الإقتصادية؟ ما النموذج القانوني لجريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد في كل من التشريعين العراقي والأردني؟ ما الأحكام الجزائية الموضوعية والإجرائية لجريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد في كل من التشريع العراقي والأردني؟

توصلت الدراسة إلى أن التشريع الجمركي لم يورد في كل من العراق والأردن تعريفا محددا لجريمة التهريب الجمركي، بل أورد تعدادا لما يمثلها، وجاءت جريمة التهريب الجمركي الناتجة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد كأحد صورها،كما تعتبر جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد إحدى الجرائم الإقتصادية، بل هي الجريمة الإقتصادية نفسها، وهي تعني إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها على وجه مخالف لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو القوانين والأنظمة النافذة،ويكمن وراء فرض الرقابة الجمركية أسباب عديدة لا يمكن حصرها، اقتصادية ودولية وسياسية وإجتماعية وأخلاقية وأمنية وصحية وزراعية...

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة التي تنوعت أهدافها واختلفت زوايا تناولها لموضوع ظاهرة التهريب، فقد اتفق العديد منها حول هدف مشترك وهو محاولة تحديد ما قد يؤثر على هذه الظاهرة

مثالا على ذلك دراسة **عرار عاطف** و دراسة **تمتام منذر** حيث هدفتا لمعرفة و تحديد جوانب معينة التي قد تؤثر في التهريب من الجانب السوسيولوجي، و معظم الدراسات الأخرى ساعدتنا على فهم الجانب القانوني من هذه الظاهرة و علاقتها بالجريمة المنظمة، أسضا ساعدتنا الدراسات السابقة في الإلمام بجوانب متعددة ومتعمقة من ظاهرة التهريب لفهم كرونولوجيا تشكل الظاهرة في المنطقة المحلية.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أدوات جمع البيانات، حيث استخدمت جل الدراسات السابقة الاستمارة كأداة رئيسية في جمع المعلومات، والاستعانة بالملاحظة كأداة مساعدة، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج حيث وظفت جل الدراسات السابقة المنهج الوصفي، كما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف حيث ان الدراسات السابقة لم تركز كلها على تحديد ومعرفة العوامل، بل منها من أخذ الموضوع من الناحية القانونية فقط.

كون البحث تراكمي فلا شك ان الدراسة الحالية استفادت مما سبقها من الدراسات حول موضوع البحث حيث حاولت توظيف الكثير من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة البحثية ومن بين جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة ما يلي:

- استفادت الدراسة الحالية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في الوصول غلى ضبط وصياغة إشكالية البحث.
- استفادت الدراسة الحالية في الوصول إلى اختيار المنهج المناسب الذي يخدم الدراسة.

7-المقاربات النظرية:

1. نظرية المخالطة الفارقة: وهي نظرية إدوين سذرلاند تستخدم في تفسير الجريمة، ، وتقوم على أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب للقيم والوسائل عن طريق مخالطة المجرمين، وتقوم النظرية على أن السلوك الإجرامي مكتسب لا يُورث، وأن التعلم هو وسيلة اكتساب السلوك الإجرامي، من خلال الإتصال بالآخرين و أن المخالطات الفارقة تختلف في تكرارها واستمرارها، وفي أسبقيتها وعمقها، فالسلوك المكتسب منذ الصغر يرسخ ويلازم الشخص طوال حياته، كما لها تأثير على اختيار الإختلاطات سواء من نماذج اجرامية أو سلوك قويم. [1]

وقد قدمها بهدف شرح أسباب معدلات الجريمة باختلاف الجماعات، حيث أراد شرح سبب ميل سكان المدن لارتكاب الجرائم بشكل يفوق غيرهم من سكان الريف، ولماذا يُعد الذكور أكثر جنوحا من الإناث، ولما ترتفع الجريمة في المدن الفقيرة، ثم حاول أيضا تفسير الجريمة الفردية، أي سبب ارتكاب بعض الأفراد للسلوك الإجرامي.

تطبيق النظرية على دراستنا: إن التعلم والتدريب الإجرامي بالإختلاط مع نماذج إجرامية، يخضع لقواعد تحكم التعلم بصفة عامة، وليس التقليد فقط هو طريق التعلم فالإغراء أشد هنا، وذلك من خلال رؤية ما قد توصل له المهربون من ثراء، فيرغب الشخص بالعيش والحصول على ما عندهم. ذلك عدا عن الإختلاطات الإجرامية بين الجماعات التي تؤثر بشكل كبير في سلوك الفرد.

2. النظرية الإيطالية الجديدة " البيولوجية الاجتماعية ": يترأس هذه المدرسة العالم" أنر يكو فيري "E. Ferri "1856-1929 الذي وضع أُسس علم الاجتماع الجنائي، وهو يمثل الاتجاه البيولوجي الاجتماعي في المدرسة الإيطالية القديمة بالرغم من تأييده للعالم" لومبروزو" Lombroso. وهناك من الباحثين من يرى بأن" فيري " هو المؤسس الحقيقي لعلم الجريمة الحديث حيث وضع فيري أسس للجريمة والسلوك الاجرامي بمعادلة تشبه

[1] محمد أبو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)، ط3، آي كتب للنشر، ا لأقصى، سنة2016، ص 65،66

المعادلة الكيميائية، أطلق عليها قانون التشبع الاجرامي او الكثافة السكانية وارجعها الى ثلاثة عوامل تمثلت في العوامل الطبيعية (مثل الموقع الجغرافي والمناخ والأحوال الجوية)، العوامل الفردية (مثل السن والجنس والخصائص العضوية والعوامل الموروثة)، العوامل الاجتماعية (مثل كثافة السكان والعادات والتقاليد والتنظيم السياسي والظروف الإقتصادية وغيرها)[1]. وأجري دراسته حول عينة تمثلت في 300مجنون و700 مجرم من السجناء و 711 جنديا كمجموعة ضابطة، وقد راعى في اختيارهم ان يكونو من الأماكن ذاتها التي ينتمي اليها المجرمين ومن مستواهم الإجتماعي نفسه، وقسم بحثه الى قسمين يشتمل على النواحي البيولوجية ويضم الثاني الجوانب النفسية ثم قام بتصنيف المجرمين (المجرم بالولادة، المجرم المجنون، المجرم بالصدفة، المجرم بالعاطفة، المجرم المعتاد)؛ وقد توصل فيري الى ان المسؤولية الجنائية لا تقوم على أساس خلقي و إنما على أساس من التضامن الاجتماعي الذي يفرض على المجتمع مسؤولية الدفاع عن نفسه من خلال تدابير وقائية اكثر منها عقابية. [2]

تطبيق النظرية على دراستنا: ركزت البيولوجية الاجتماعية على العوامل البيولوجية والجينية التي تؤثر على سلوك الفرد وتفاعله مع بيئته الاجتماعية والنفسية يمكننا استخدام هذه النظرية في محاولة فهم سلوك المهربين وما يؤثر فيه نفسيا مثل الرغبة في المخاطرة أو الحاجة إلى الربح السريع، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل الضغوط الإقتصادية والثقافية التي قد تؤثر على قرارهم في ممارسة هذا النشاط التهريبي.

3. نظرية الاختيار العقلاني : تشير هذه النظرية الى ان السلوك الإجرامي هو نتيجة لعملية اخذ قرار عقلاني ،هذه الفكرة محورية بنظرية الاختيار العقلاني للجريمة التي وضعتها cornich و Clark (1987)اعتمد على عدد من الافتراضات وأهمها ان المجرم يسعى للاستفادة من الجرائم التي يرتكبها يعتمد قراره في ارتكاب الجريمة على النظر فيما اذا كانت الفوائد تمثل المكسب المادي ،ان عملية اتخاذ القرار ليست منطقية تماما ولكنها مقيدة بعدد من العوامل بما في ذلك الوقت المتاح و المعلومات التي يمتلكها الجاني وعوامل مثل القدرة المعرفية للجاني ومع ذلك فإن الجناة يختارون جرائم معينة لأسباب محددة، ومن اجل فهم سبب ارتكاب الجاني لجريمة معينة نحتاج إلى فهم العوامل التي أثرت على عملية اتخاذ القرار، ان هذه النظرية تفسر ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة و السطو و تعاطي المخدرات على حد اعتبار houlin.1989

[1] عبد الرحمان خلفي، عز الدين وداعي: علم الإجرام، ط1، دار بلقيس للنشر، الجزائر 2021 ص 83- 82
[2] بن عاشور الزهرة، مطبوعة بيداغوجية، لطلبة السنة الثانية ماستر، علم اجتماع الانحراف والجريمة، مقياس الانثربولوجيا الجنائية، سنة2018,2019.

تطبيق النظرية على دراستنا: تقترح نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على تقديرات محسوسة للتكاليف والفوائد، يمكننا استخدام هذه النظرية لفهم سلوك المهربين بدقة حول اتخاذهم القرارات للمشاركة في النشاط التهريبي، قد يختار الافراد تهريب المازوت بناءا على تقديرهم للربح المحتمل االذي يمكن أن يحصلوا عليه مقابل مخاطر الاعتقال أو العقوبات القانونية. كما يمكن أن تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورا في هذا السياق، حيث يمكن أن تؤثر الحاجة الماسة والفقر في اتخاذ القرارات بشأن التهريب حيث يرجح الأفراد القيام بالنشاط التهريبي و المشاركة فيه.

4. نظرية الثقافة الفرعية الجانحة: تقوم هذه النظرية على فكرة ان الأفراد الذين ينتمون الى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم بخصائص سلوكية و ثقافية، تدفعهم الى ممارسة الفعل الجانح،ترجع النظرية إنحراف الجاني الى طبقة البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع، وهي ترتبط بإسم كل من **ألبرت كوهن** و **ولتر ميلر**،و قد حدد البرت كوهن خمسة خصائص رئيسية للثقافة الفرعية للانحراف وهي عدم النفعية كشرط ضروري للقيام بالانحراف اي عدم ربط الإنحراف بالجانب المادي و اعتباره نشاط مرغوب فيه، يجلب لصاحبه الاحترام و الرضا؛ النزعة الرافضة لثقافة المجتمع و النظر الى ثقافة الانحراف باعتبارها ثقافة لا تقل احتراما عن ثقافة المجتمع. والبحث عن اللذة العارضة قصيرة المدى والرغبة في الاستقلال.[21]

تطبيق النظرية على دراستنا: ركزت نظرية الثقافة الفرعية على كيفية تشكل الثقافات الفرعية في المجتمعات المهمشة نتيجة للظروف الاجتماعية و الإقتصادية،وفي سياق التهريب يمكننا استنتاج أن هذا النشاط يمكن أن ينشأ من ثقافة فرعية تنظر إلى التهريب كوسيلة لتحقيق الربح السريع في ظل الفقر و البطالة و قلة الفرص الاقتصادية، يمكن أن تتأثر هذه الثقافة بعوامل مثل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتي تأثرعلى تصورات الأفراد للقوانين و القيم الاجتماعية،اذا يمكن توظيف هذه النظرية في تفسير التهريب من خلال الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية.

8-مفاهيم الدراسة :

اولا: الجريمة المنظمة:

أ- الجريمة:

[1] خليفي حفيظة، سوسيولوجية الثقافة الفرعية الخاصة بالانحراف والجريمة، مجلة آفاق، للعلم الاجتماع، المجلة11، العدد1، جوان 2021، ص 251.

[2] رزاق سارة، جويني عبد الغاني، تمثلات أعوان وضباط الجمارك لظاهرة التهريب في المناطق الحدودية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع انحراف وجريمة، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، سنة 2020,2021، ص 43.

-**لغة:** من الجرم واجرام وأجترم بمعنى أذنب ويقال جرم او جريمة، وأصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، فالجريمة هي كل امر إيجابي او سلبي يعاقب عليه القانون سواء كان مخالفة ام جنحة ام جناية.[1]

-**اصطلاحا:** الجريمة هي فعل يفرض له القانون عقابا، وتعني العمل الخارجي الذي يأتيه الانسان مخالفا به قانون ينص على عقابه والذي يبرره أداء واجب واستعمال حق.

كما تعرف أيضا على أنها سلوك مخالف للأخلاق والآداب والعدالة يخل بنظام المجتمع وقيمه ويسبب ضررا بمصالح الأفراد وحقوقهم.[2]

- **المفهوم القانوني للجريمة:** يختلف تعريف الجريمة بين علماء القانون حيث ان كل هؤلاء رأيا في الموضوع اذ تعتبر الجريمة وليدة القانون وصنيعته، فإن معانيها لابد ان تتعدد بتعدد المصدر، فثمة جريمة جنائية نسبة للقانون الجنائي وجريمة مدنية نسبة للقانون المدني وأخرى إدارية أو تأديبية نسبة للقانون الإداري، ولكن ما ان ينطق المرء بكلمة جريمة حتى ينصرف الذهن الى المعنى الأكثر شيوعا من بينها جميعا وهو المفهوم الجنائي بإعتباره أهمها.[3]

-**اجراءا:** الجريمة هي أي فعل ينتهك القانون ويعتبر مخالفاً للقواعد والقيم المجتمعية، ويعاقب عليه النظام القانوني المعمول به في الدولة.

ب- الجريمة المنظمة:

-**اصطلاحا:** عرفتها الامم المتحدة بأن الجريمة المنظمة هي ظاهرة دائمة التحول تمسُّ جميع البلدان. والجماعة الإجرامية المنظمة تعمل الجماعة الإجرامية المنظمة أيضاً على نحو منسَّق بغية تحقيق غرضها العام المتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى، وتتسم بقدر من التنظيم الهيكلي، ويمتد وجودها فترةً من الزمن. وكثيراً ما تجد الجماعات الإجرامية المنظمة مجالاتها الرئيسية لجني الأرباح في توفير سلع وخدمات غير مشروعة تحظى بإقبال شديد من عامة الناس. ومثالا عن الأنشطة التي تصنف ضمن الجريمة المنظمة: الاتجار بالمخدِّرات، الاتجار بالأسلحة النارية، الاتجار بالبشر، تهريب المهاجرين، جرائم الحياة البرية والحراجة، الاتجار بالسلع المقلَّدة أو بالمنتجات الطبية الزائفة أو الاتجار بالممتلكات الثقافية. وبما أنَّ جني الأرباح هو الغرض الأساسي للجريمة المنظمة فكثيراً ما تذهب هذه الجماعات بعيداً في السعي إلى إخفاء وحماية ما تكسبه من الأنشطة غير المشروعة، عن طريق الفساد وغسل الأموال والابتزاز وغيرها من أشكال التسلل إلى قطاع الأعمال والجهاز الحكومي.

---

[1] موقع https://www.arabdict.com/ar. على الساعة 18.43

[2] فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف -2018 2019

[3] حسيني وهيبة، سعيدات راضية، الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم والحقوق السياسية، جامعة ادرار، سنة 2018,2019.

ومن الشائع أن تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود؛ وتنوُّع المجالات التي يمكن أن تتواجد فيها إنما يعني أنها أكثر حضورا في المجتمع مما قد يَظُنُّه المرء عادة.[1]

•يعرفها والتر كورليكس على انها مزاولت عمل تجاري غير مشروع مع العلم بعدم مشروعية ذلك العمل.

•يعرفها John Conhin: نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأول لكسب الوسائل غير مشروعة.[2]

-**إجراءا:** تشير الجريمة المنظمة إلى الأنشطة الإجرامية التي تتم تحت تنظيم محكم وهي عادةً تتضمن مجموعات مخططة تنظيميًا تنفذ أنشطتها بطريقة منتظمة. يتضمن تعريفها الجوانب الإجرائية مثل التخطيط والتنظيم وتوزيع الأدوار والتعامل مع السلطات وتجنب الكشف.

ثانيا/ جريمة التهريب:

-**لغة :** هرب،هروبا،هربانا،فر،و التهريب كما ذكر في المعجم الرائد،مصدره الفعل هرب وهو نقل الأشياء الممنوعة من مكان لاخر من غير اخضاعها للجمارك،وهي شكل من اشكال التجارة غير مشروعة.

و عرف في معجم المعاني على أنه إستيراد البضائع أو تصديرها أو نقلها مع قصد التحايل على دفع الإيرادات الهامة أو إستيراد أو تصدير البضائع الممنوعة أو المقيّدة بالمخالفة لأحكام القانون ويشمل ذلك الشروع في أي من الأفعال المذكورة.[3]

-**اصطلاحا:** عرفه الاستاذان كلودبير و هنري تريمو بأنه الاستيراد و التصدير خارج المكاتب الجمركية،وكذلك خرق الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بحيازة او نقل البضائع داخل الإقليم الجمركي فالامر لا يتعلق فقط بالعبور الغير قانوني.[4]

و من جانب الفقه العربي قد عرفه مجموعة من القوانونيين من بينهم الأستاذ " عبد الحميد الشواربي" بأنه إدخال البضائع إلى الإقليم الوطني أو إخراجها منه خلافا للقانون، حيث يكون

[1] من موقع: https://www.unodc.org
[2] سالم شرماط، الجريمة المنظمة، مفهومها آثارها ومعوقات مكافحتها، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، الجزائر، سنة 2021، ص.532,533
[3] من موقع https://www.almaany.com
[4] بهية بركات، جريمة التهريب في القانون الجزائري، جملة الدراسات القانونية والسياسية العدد 1

حمل التهريب هو البضائع و التي هي كل شيئ قابل للتداول سواء كانت خاضعة للضرائب الجمركية أو البضائع الممنوعة تجارية كانت أم لا و لا يشترط أن تكون هلا قيمة معينة"[1]

وبتعريف قاموس المصطلحات glossaireالخاص بالمنظمة العالمية للجمارك والذي يعتبر التهريب الجمركي بأنه مخالفة جمركية تتعلق بإجتياز غير شرعي للبضائع عبر الحدود للتهرب من حقوق الخزينة العمومية.[2]

ويعرف بأنه إدخال مواد و سلع واخراجها عبر نطاق الجمركي للدولة او محاولة ذلك على خلاف الصورة التي وضعها القانون فهو مجموعة من الأفعال المادية.

-التعريف القانوني للتهريب : لم يعرف المشرع الجزائري التهريب في الأمر 05/06 المتضمن مكافحة التهريب، خلافا لما كان عليه الأمر في قانون الجمارك رقم 79/07 المؤرخ في 21/07/1979 المعدل والمتمم و الذي كان يعرف التهريب بنصه في المادة 324 متأثرا لأبعد الحدود بالقانون الفرنسي للجمارك الذي يعد مصدرا مباشرا له بحيث نجده يقارب الترجمة الحرفية للنص الفرنسي على أنه :

"لتطبيق الأحكام القمعية الموالية، يقصد بالتهريب إستيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك؛ خرق أحكام المواد ،25، 6051 62، 64، 221 222 223 225 225 مكرر و 226 من هذا القانون؛ تفريغ و شحن البضائع غشا؛ الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور ."

و إنما قام الأمر 05/06 المذكور أعلاه بتحديد الفعل المادي الجريمة التهريب وذلك في نص المادة 2 منه بقولها " يعرف التهريب في القانون الجزائري على أنه الأفعال الموصوفة بالتهريب في التشريع و التنظيم الجمركيين المعمول بهما و كذلك في الأمر المتعلق من مكافحة التهريب و يعرف ايضا بأنه استيراد البضائع او تصديرها على خارج مكاتب الجمارك.[3]

وما يعاب على تعريف المشرع الجزائري انه لم يحدد مفهوم التهريب ولم يضبطه بالدقة القانونية و الأمنية اللازمة.

[1] عبد الحميد الشواربي – الجرائم المالية والتجارية – القاهرة 1989 ص10

[2] منصور رحماني ،القانون الجنائي للمال و االعمال ، جزء االول ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص155. .

[3] المادة 2 من الأمر رقم 05/06 المؤرخ في 23/08/2005 الجريدة الرسمية رقم 59 المؤرخة في 28/08/2005 الموافق بالقانون رقم 17/05 المؤرخ في 11 31 ديسمبر 2005 ج ر 02 المعدل والمتمم بالمر رقم 06/09 المؤرخ في 15 يوليو 2006 ج ر 47 الموافق بالقانون رقم 06/20 المؤرخ في ديسمبر 2006 ج ر 80

-**إجراءا:** التهريب هو عملية تهريب البضائع او سلع بشكل سري او غير قانوني عبر الحدود الدولية دون دفع الرسوم الجمركية المعمول بها و الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية المحلية.

ثالثا/ المازوت:

-**لغة:** سائل غليظ لزج ضارب الى السواد قابل للاشتعال يتخلف بعد استقطار الزيوت الاخرى من البترول.[1]

-**اصطلاحا:** هو منتج نفسي سائل خفيف اللزوجة وقابل للاشتعال يستخدم كوقود لتشغيل السيارات و السخانات و الغلايات،و جاء الاسم من المصافي الروسية ودول الاتحاد الروسي السابقة، والتي كانت "تنتج ديزل متسخ " يستخدم في مولدات الطاقة و الآلات الكبيرة وهو مكافئ لمادة الديزل.[2]

هو وقود يُستخرج من النفط الخام، ويُعد أحد أنواع الوقود الأحفوري. يتم تصنيعه من خلال عملية تقطير النفط الخام في مصافي البترول، حيث يتم فصله عن المكونات الأخرى مثل البنزين والكيروسين. يتميز الديزل بكثافته العالية وقدرته على توليد قوة كبيرة، مما يجعله مثاليًا للاستخدام في المركبات الثقيلة والآلات الصناعية.[3]

-**اجراء:** المازوت هو نوع من الوقود السائل يستخدم عادة كوقود لتدفئة و تشغيل محركات الديزل وهو يتكون أساسا من هيدروكربونات مشتقة من تقطير النفط الخام.

من الناحية الكيميائية، يتكون الديزل من هيدروكربونات طويلة السلسلة، ويحتوي على نسبة أعلى من الكربون مقارنة بالبنزين. يتميز أيضًا بنقطة اشتعال أعلى من البنزين، مما يجعله أكثر أمانًا في بعض الظروف. يُستخدم الديزل بشكل أساسي في محركات الاحتراق الداخلي، خاصةً تلك المصممة للتعامل مع الأحمال الثقيلة والعمل لفترات طويلة، مثل الشاحنات، الحافلات، الجرارات، والمولدات الكهربائية.

رابعا/ العوامل:

-**لغة:** وهي جمع عامل ونقول السوائم المتخذة للعمل والأسباب المؤثرة.

-**اصطلاحا:** يطلق مصطلح عوامل في الفقه وفي علم العقيدة وغيرهما ويراد به الأسباب المؤثرة والقوى والمواد التي تحدث تغيرا.

[1] من موقع https://www.almaany.com
[2] موقع kenanaonline.com ، يوم 3/4/2024، على الساعة 15:00.
[3] https://alwake3press.net/?p=29221

-**إجراءا:** العوامل هي العناصر او الظروف التي تأثر بشكل مباشر او غير مباشر على نتائج او مسارات الاحداث او العمليات وتشمل عوامل متعددة مثل البيئة والثقافة والتكنولوجيا والسياسة والاقتصاد والمجتمع وغيرها وتلعب دورا هاما في تحديد سير الاحداث والنتائج.

خامسا/الظاهرة:

- **لغة:** ظاهرة، مؤنث ظاهر، ظاهرة مم العيون الجاحظة ظاهرة من الشيء، جمع ظاهرات وظواهر.[1]
- **اصطلاحا:** وهي الواقع الخارجي المؤثر في الحواس كالظواهر الفيزيائية والكيميائية كما انها قد تكون الواقع النفسي الذي يدرك عن طريق الشعور والظواهر الانفعالية والعقلية، وتطلق ايضا على كل ما يبحث فيه العلم من الحقائق التجريبية، والظاهرة الاجتماعية هي نوع من السلوك المجتمعي تجاه قضية او امر معين في المجتمع فهي حادثة حسية او حالة او واقعة.[2]
- **اجراءا:** الظاهرة هي حدث او سلسلة من الاحداث التي يمكن رصدها وتحليلها من خلال اجراءات محددة يتم تنفيذها بشكل منهجي، للدراسة او قياس متغيرات معينة مما يتيح فهم العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات المختلفة في الظاهرة المدروسة، تستخدم هذه الطريقة في مجموعة متنوعة من المجالات مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية لفهم الظواهر والعمليات المختلفة التي تكمن خلفها.

سادسا/ المناطق الحدودية:

- **اصطلاحا:** تشير المناطق الحدودية الى الخطوط الفاصلة بين الدول والأقاليم والأراضي وتعتبر مرجع قانوني لتحديد السيادة والمسؤوليات والحقوق بين الجهات المعينة.[3]

وهي أيضا المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينها ، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها، ولا يشترط أن تكون

[1] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9/
[2] حسام الدين فياض: موضوع على اجتماع بين الظاهرة والحقيقة الاجتماعية رؤية تحليلية، مجلة التنويري18ديسمبر2021ص02
[3] غالم عبد الرحمان: التنمية المستدامة في المناطق الحدودية دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر) النشر2021/5/30- ص93-94

بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين، كما هو الحال في المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا وتونس.[1]

كما تعرف المناطق الحدودية أيضا بأنها "المناطق الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها البعض ويوجد بها مراكز حدودية وهي عبارة عن منشآت في المنطقة الحدودية، ومهيأ بها معظم متطلبات الحياة الضرورية، يتواجد بها مجموعة من الأفراد العاملين كمقر لهم بشكل دائم.[2]

- **اجراءا:** المناطق الحدودية تشير إلى المناطق الجغرافية التي تمتد عند تقاطع الحدود بين دولتين او منطقتين تتأثر بتأثير مباشر او غير مباشر بسياسات واحداث، وقد تتميز المناطق الحدودية بنشاطات متعددة مثل تجارة دولية والهجرة والتفاعل الثقافي والاجتماعي بين الدول المجاورة ونقصد بالمناطق الحدودية في الدراسة الحالية الخط الفاصل بين الجزائر ودولة تونس وتحديدا بئر العاتر.

9/المنهج المستخدم في الدراسة:

يعرف المنهج على أنه الطريقة التي يتم استخدامها ليعرض الباحث من خلالها معلوماته بشكل منطقي وواضح فيفهم القارئ مابين يديه من معلومات ولي هذا يقوم الباحث بالتدرج عند العرض من الواضح الى الغامض، ومن السهل الى الصعب، وللمنهج أربع انواع تمثلت في المنهج التاريخي، والوصفي والتجريبي، والاستقرائي، كما أنه يعرف لغويا على أنه الطريق البيين الواضح الذي ينهجه الفرد او الجماعة ويحمل معنى الوضوح والاستبانة عند العرب، والتتبع والتقصي في اليونانية.

اما اصطلاحا: فهو اجراء يستقدم في بلوغ غاية محددة.

قد استخدمنا خلال بحثنا المنهج الوصفي حيث يقوم على دراسة ظاهرة من حيث أشكالها وخصائصها، ويعمل على توصيف الظاهرة من كافة جوانبها وذلك بهدف استنتاج الحلول وتحديد الأسباب والعلاقات التي أدت لحدوثها كما التنبؤ بمستقبلها، والوصف لغة هو نقل صورة العالم الخارجي او الداخلي من خلال الألفاظ والعبارات والتشابه والاستعارات التي تقوم مقام الألوان لدى الرسام والنغم لدى الموسيقي، اما علميا فهو ذكر خصائص ماهو كائن ويفسره ويحدد ظروف وعلاقات التي توجد بين الوقائع، فالوصف هو رصد حال اي شيئ.

[1] شريف رأفت التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد 24، أوت 2017، ص8

[2] حسين قاسم محمد الياسري تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الحادية عشر ، العدد 22 ، 2016، ص 82

يعرف المنهج الوصفي على أنه كل استقصاء نصب على دراسة الظاهرة كماهي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين عناصرها.[1]

كما يعرف على أنه طريقة لدراسة الظواهر والمشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية ومن ثم الوصول الى منطقية لها دلائل وبراهين تمنح للباحث ألقدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث وهو ايضا طريقة من طرق تحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة.

ويمكننا القول إنه المنهج الذي يعني بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس او وضعيتهم، او عدد من الأشياء او سلسلة من الاحداث او منظومة فكرية او اي نوع آخر من الظواهر والقضايا والمشاكل التي يرغب الباحث في دراستها لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها لتنبأ بها وضبطها والتحكم فيها.

فالمنهج الوصفي يمكن أن يساهم في دراسة عوامل تهريب المازوت من خلال وصف وتوثيق الظواهر والسلوكيات المتعلقة بالتهريب بما في ذلك الأساليب المستخدمة والجهات المتورطة والمناطق المتعرضة للتهريب والأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه الظاهرة ويمكن لهذا التحليل الوصفي ان يوفر فهما عميقا لتعقيدات المشكلة ويساعد في تطوير سياسات بالتدابير الفعالة لمكافحة التهريب.

10/مجالات الدراسة:

أ- المجال الزماني:

انقسمت الدراسة حول "عوامل تهريب المازوت -دراسة ميدانية بمدينة بئر العاتر" إلى ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: بدأت الدراسة الاستطلاعية من جانفي 2024 إلى غاية مارس2024.
- المرحلة الثانية: بدأت الدراسة النظرية من فيفري 2024 إلى غاية أفريل 2024
- المرحلة الثالثة: بدأت من 14 أفريل 2024 إلى غاية جوان 2024.

ب- المجال البشري:

[1] بن صغير كريمة: مطبوعة بداغوجية في مادة منهجية وتقنيات البحث، مجموعة محاظرات موجهة لطلبة ثانية الماستر علم النفس، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، علم النفس جامعة 8ماي1945:سنة 2017-2018 ص17

يتمثل المجال البشري لدراستنا الميدانية لمجموعة من جماعات المهربين المتواجدين في بلدية بئر العاتر.

11/مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث او جميع الافراد او الأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث أي انه كل العناصر التي تنتمي لمجال الدراسة.[1]

وتمثل مجتمع الدراسة لبحثنا في المهربين في مدينة بئر العاتر.

وتعرف العينة انها مجموعة جزئية من المجتمع يتم اختيارها منه بحيث تمثل هذا المجتمع وتحقق أغراض البحث وهكذا يتعذر على الباحث دراسة جميع عناصر. بحيث أن عينة الدراسة تمثلت في مجموعة من المهربين في بئر العاتر المتخصصين في تهريب المازوت وتمثلت العينة في 15مهرب، وإعتمدنا على العينة القصدية في إختيارهم بحكم أننا جزء من المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه ومعرفتنا بأهل سكان المنطقة تمكننا من إختيار الأشخاص المشاركين الذين يمكنوننا من تحقيق أهداف الدراسة.

ويعتمد هذا النوع من العينات على نوع من الاختيار المقصود حيث يعتمد الباحث ان تتكون العينة من وحدات يعتقد انها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا.[2]

12/أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداتان لجمع المعلومات وهما كالتالي:

أ- **استمارة مقابلة:** تعد الاستمارة من اكثر أدوات جمع البيانات انتشارا وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين بحيث تغطي كافة جوانبه مما يسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة للبحث من إجابات المبحوثين.
وقد جرت العادة في استمارة البحث ان تحصر العناصر الأساسية التي تشكل منها محتوى موضوع الدراسة في شكل محاور.[3]

المحور الاول: تضمن البيانات الشخصية اي المعلومات العامة، وقد تناول 8اسئلة.

[1] بن صغير كريمة: مطبوعة بداغوجية في مادة منهجية وتقنيات البحث، مرجع سابق ص46
[2] بن صغير كريمة: مطبوعة بيداغوجية في مادة منهجية وتقنيات البحث، نفس المرجع السابق، ص51.
[3] ربيعة نبار، الاستمارة في البحث العلمي، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد(05)، العدد 1، 2022، ص49

المحور الثاني: اعتمد على العوامل الاجتماعية التي تؤثر على تهريب مادة المازوت وقد تضمن هذا المحور 7 أسئلة.

المحور الثالث: يتحدث عن العوامل الاقتصادية وتضمن 6 أسئلة.

المحور الرابع: يناقش هذا الجانب العوامل الثقافية اعتمد على 4 أسئلة.

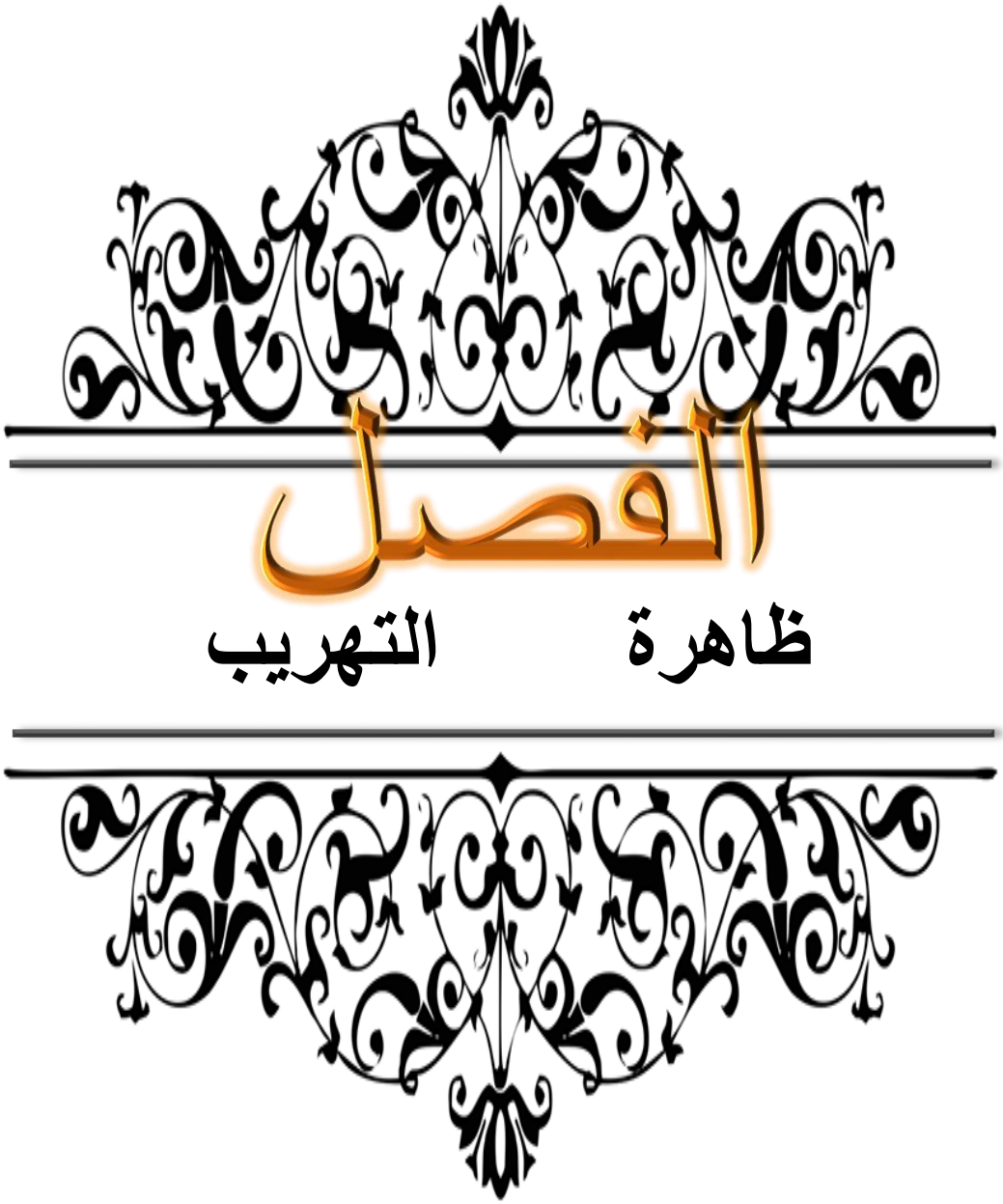
ب- الملاحظة: الملاحظة العلمية هي اكتشاف الباحث واستكشافه لجوانب معينة من ظاهرة ما، بهدف الوصول إلى نتائج محددة، وتمثل غالبًا الخطوة الأولى في عملية البحث، حيث يبدأ الباحث بمراقبة ظاهرة ما بشكل عفوي، قبل أن يقوم بتحليلها ودراستها بشكل منظم وعلمي. [1]

13/صعوبات الدراسة:

بالنسبة للجانب الميداني:

- واجهنا صعوبة في العينة حيث ان مجموعة من المهربين لم يتجاوبوا مع أسئلة المقابلة والبعض منهم لم يكمل المقابلة.
- عدم وجود عينة متعاونة بما ان التهريب يعتبر جريمة في عين القانون.
- آثارت هذه المقابلة شكا في نفوس المهربين وعدم الوثوق بأن الدراسة علمية بسبب تجاوزات قانونية.
- من اهم التحديات التي واجهتنا كان نقص تواجد افراد العينة وتأخر الوقت المخصص لإجراء المقابلة.

[1] فطيمة الزهراء حوتية، عفيفة حوتية، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة،ص 165.


الفصل
ظاهرة التهريب

تمهيد:

التهريب هو نشاط غير قانوني يتمثل في نقل السلع أو الأشخاص عبر الحدود الوطنية بشكل يخالف القوانين والأنظمة الجمركية للدول، وتنطوي هذه الظاهرة على مخاطر متعددة تشمل الأبعاد الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية. في هذا الفصل سنتطرق إلى تفاصيل هذه الظاهرة وكيف تؤثر من الناحية الاقتصادية على الخسائر في الإيرادات الحكومية نتيجة عدم دفع الضرائب والرسوم الجمركية، وكيف تؤثر في ميزانيات الدول وقدرتها على تمويل الخدمات العامة. ومن الناحية الأمنية أيضا واجتماعياً، حيث يمكن أن يتسبب التهريب في تدهور المعايير الصحية والسلامة للمستهلكين بسبب تداول سلع غير مطابقة للمواصفات القياسية.

المبحث الأول : ماهية جريمة التهريب

جريمة التهريب هي نشاط غير قانوني يتمثل في نقل البضائع أو الأشخاص عبر الحدود الدولية بشكل يخالف القوانين والأنظمة الجمركية. تشمل هذه الجريمة تهريب السلع المحظورة أو غير المصرح بها، وتتسبب في خسائر اقتصادية للدول، فضلاً عن تأثيرها السلبي على الأمن الوطني والصحة العامة. تعد مكافحة التهريب ضرورة ملحة للحفاظ على النظام العام وحماية الاقتصاد.

المطلب الأول : نشأة جريمة التهريب:

تطورت ظاهرة التهريب عبر التاريخ كنتيجة للتغيرات في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مستوى العالم،ففي العصور القديمة كانت التجارة تتم بشكل بسيط ومباشر، لكن مع ظهور الدول والإمبراطوريات، فرضت الضرائب والرسوم الجمركية، مما دفع التجار إلى ممارسة التهريب لتجنب هذه الأعباء المالية،وفي العصور الوسطى، تفاقمت التهريب مع قوة الإقطاعيات الأوروبية وفرضها رسومًا عالية على البضائع المارة، وكذلك في العالم الإسلامي لتجنب الزكاة والضرائب الأخرى، خلال عصر الاستعمار، أصبحت شبكات التهريب أكثر تعقيدًا، وانتشرت تجارة العبيد والمنتجات الأساسية بشكل واسع،ومع بداية الثورة الصناعية، زادت الضرائب والقيود الجمركية لحماية الصناعات المحلية، مما أدى إلى ازدهار التهريب لتجنب هذه الرسوم، وتصاعدت خلال الحروب العالمية بسبب القيود على الموارد،في القرن العشرين، وصلت ظاهرة التهريب إلى ذروتها مع عصر الحظر في الولايات المتحدة، اما التطور التكنولوجي الحديث أضاف بعدًا جديدًا لجريمة التهريب، حيث بات المهربون يستخدمون تقنيات متقدمة للتخفي والتهرب من الرقابة، بشكل عام،قد يعكس تطور

التهريب التغيرات في الأنظمة الاقتصادية والسياسية عبر التاريخ، ويبرز كاستجابة طبيعية للقيود والضوابط التي تفرضها الدول.[1]

المطلب الثاني: خصائص جريمة التهريب:

تُعتبر جريمة التهريب من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني والأمن العام. تتميز هذه الجريمة بعدة خصائص تجعلها معقدة ومتعددة الأوجه. من أبرز هذه الخصائص:

1- التهريب جريمة اقتصادية:

الجريمة الاقتصادية هي كل عمل او الامتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم او حماية السياسة الاقتصادية للدول؛ وعليه فإن جريمة التهريب تعتبر جريمة اقتصادية وذلك كون الحقوق والرسوم الجمركية تعتبر من المصادر الهامة الإيرادات الدول وبالنظر الى اقتصاد الجزائر فإننا نجدها تشكل المصدر الاول بعد المحروقات وكل القوانين التي سنها المشرع الجزائري في هذا الباب الغرض منه هو:

- حماية المنتجات الوطنية
- جلب رؤوس الاموال الأجنبية
- تشجيع الاستثمار والحفاظ على ثروة البلاد
- المحافزة على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات

القيود التي تفرضها الدولة على الاستيراد والتصدير تهدف الى، رعاية المصالح الاقتصادية، بالإضافة الى المصالح الاخرى، اجتماعية، سياسية، صحية، عسكرية.[2]

2- التهريب جريمة مادية:

الجرائم المادية هي تلك التي لا تحدث إلا إذا تم تحقيق الغرض الذي كان يقصده الجاني، مثل القتل والسرقة والضرب، بينما الجرائم غير المادية تحدث حتى لو لم يتم تحقيق الهدف المقصود من الجاني، كما في صنع النقود المزيفة دون التعامل بها، وبالتالي فإن جريمة التهريب تتم من خلال إدخال البضائع إلى أو إخراجها من إقليم الدولة بطرق احتيالية غير مشروعة، مع عدم دفع الضرائب الجمركية المستحقة، وبالنتيجة تُعتبر جريمة مادية، وفي

[1] بن سعيد بختة، التطور التاريخي لجريمتي التهريب و الجريمة المنظمة، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، 2017،ص188

[2] المداح حاج، جريمة التهريب، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر المهني علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير تخصص إدارة التحقيقات الاقتصادية و المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020/2021، ص 12

القانون الجزائري للجمارك، لا يتطلب إدانة المخالفين بمثل هذه الجرائم النية الجنائية، بموجب المادة 281.

بناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن الجرائم المادية لا تتطلب وجود نية جنائية من الفاعل، كما ينص صراحة قانون الجمارك الجزائري.[1]

3- التهريب جريمة عمدية :

في السياق القانوني، يُعتبر التهريب جريمة عمدية. يمكننا في هذا السياق التفصيل حول أنواع الجرائم الإيجابية والسلبية، حيث تتضمن الجرائم الإيجابية عدم اتباع الأمر المعاقب عليه قانونًا، بينما تشمل الجرائم السالبة عدم أداء الفعل الذي يأمر به القانون. فيما يتعلق بجريمة التهريب، فهي تُعتبر جريمة عمدية تتطلب وجود قصد جنائي من الجاني لارتكاب الفعل المحظور، ويجب أن يتم تثبيت القصد الجنائي بموجب الأدلة القانونية، مع استثناءات تطبق فقط عندما تصرح بها القوانين بوضوح أو يكون تفسيرها مسألة واضحة ومقبولة قانونًا.[2]

4- التهريب جريمة مستمرة :

ان جريمة الوقاية هي التي ترتكب دفعة واحدة في برهة من الزمن، اما الجريمة المستمرة فهي التي يستغرق ارتكابها وقتا قصيرا كان أم طويلا، وقد ذهبت محكمة النقض المصرية الى ان جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمركية القيمة في خلال الاجل المحدد وهي بطبيعتها من الجرائم الوقتية.

فجريمة التهريب كجريمة مستمرة تعني أنها لا تقتصر على لحظة واحدة بل تمتد على مدار فترة زمنية طويلة، بدءًا من تهريب السلع عبر الحدود وحتى اكتشافها أو استخدامها النهائي. هذه الطبيعة الزمنية تجعل من الصعب اكتشاف وملاحقة الجريمة، وتتطلب إجراءات قانونية مستمرة وشاملة.[3]

[1] بهية بركات، جريمة التهريب في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، جامعة الاغواط، ص39.
[2] الأستاذ لحسيني مصطفى، التهريب الجمركي بين الواقع و المأمول، مجلة القانون و الاعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، 2021،
[3] المداح حاج، جريمة التهريب، المرجع السابق،ص13.

المطلب الثالث : أنواع جريمة التهريب

تعد جريمة التهريب من الجرائم الخطيرة التي تتنوع أشكالها وأساليبها، مما يجعلها تحديًا كبيرًا للسلطات. يمكن تقسيم التهريب إلى عدة أنواع رئيسية بناءً على طبيعة المواد المهربة وطريقة التهريب والمكان الذي يتم فيه؛ فيتنوع التهريب بحسب المعايير المعتمدة للتقييم؛ حيث يُقسم إلى تهريب ضريبي وتهريب غير ضريبي بناءً على المصلحة المتضررة، وينقسم أيضًا إلى تهريب حقيقي وتهريب حكمي بحسب الأركان، وبالنسبة للمقدار المتهرب منه، سواء كانت ضرائب جمركية أو أخرى، يمكن تصنيفه إلى تهرب جماعي أو فردي.

ومن أبرز أنواع التهريب:

أولا: انواع التهريب من حيث المصلحة المعتدى عليها:

1. التهريب الضريبي:

التهريب الضريبي يعني إدخال أو إخراج بضائع أو مواد بطرق غير قانونية دون دفع الضرائب الجمركية المستحقة، مما يؤدي إلى الحاق الضرر بالمصالح المالية للدولة، هذه الممارسة تحرم الدولة من موارد مالية هامة تتأتى من الضرائب الجمركية التي يجب أن تكون مدفوعة بموجب القوانين.[1]

2. التهريب غير الضريبي:

التهريب الغير ضريبي يشمل إدخال أو إخراج بضائع محظورة بطرق غير قانونية، مما يتسبب في تعريض المصالح الأساسية للدولة لأضرار بالتعامل مع السلع المحظورة وخرق القوانين واللوائح الخاصة بالتجارة الدولية.[2]

ثانيا: انواع التهريب من حيث الاركان:

1. التهريب الحقيقي:

التهريب الحقيقي يُعرّف عادة بأنه نوع شائع من التخريب يتمثل في اعتداء على مصالح الدولة العربية سواء بطريقة ضريبية أو غير ضريبية. يتم ذلك عن طريق إدخال بضائع إلى أراضي الدولة أو إخراجها منها بطرق غير قانونية، دون أن يتم دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

يتم استكمال الجريمة الجمركية عندما يتم:

- إدخال البضائع إلى الدولة أو إخراجها منها.

[1] عقبة رمضاني ، التهميش الاجتماعي و دوره في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر دراسة ميدانية على جماعات التهريب بئر العاتر ولاية تبسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، علم اجتماع انحراف و جريمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، 2022/2023،ص34

[2] المرجع نفسه، ص35

- القيام بذلك بطريقة غير قانونية دون علم إدارات الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى.[1]

2. التهريب الحكمي:

يشير إلى نقص بعض العناصر الأساسية المحددة لجريمة التهريب كما هو متفق عليه قانونًا، وعلى الرغم من عدم تحقيقها في شكلها الصريح، إلا أنها تؤدي إلى نتائج مماثلة للتهريب الحقيقي، مما يعني أنه يتم التعامل معها بنفس العقوبات المفروضة على التهريب الفعلي.[2]

ثالثا: نواع التهريب من حيث المقدار الذي تم التهرب منه من الضريبة الجمركية

1. التهريب الكلي:

يحدث عندما يتمكن المهرب من الابتعاد عن دفع كامل الضرائب الجمركية المستحقة، مما يؤدي إلى خسارة الخزينة العامة لكامل تلك الضرائب.[3]

2. التهريب الجزئي:

يحدث عندما يستطيع المهرب التخلص من جزء من الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب الأخرى المستحقة، مما يؤدي بالتالي إلى خسارة الخزينة العامة لجزء من هذه الضرائب والرسوم. يجب التنويه إلى أن هذا التقسيم ينطبق فقط على التهرب الضريبي وحده، بدون التهرب غير الضريبي الذي لا يمكن أن يكون كلياً أو جزئياً.[4]

رابعا: انواع التهريب من حيث عدد المهربين

1. **التهريب الجماعي:** هو نوع من التهريب يتم على نطاق واسع لكميات كبيرة من البضائع، وعادةً ما تكون هذه البضائع ذات أهمية خاصة، ويتم تنفيذه بواسطة عصابات منظمة.[5]

2. التهريب الفردي:

هو الفعل الذي يُنفذ من قبل أفراد أو مجموعات صغيرة، ويتم غالباً على جميع أنواع البضائع دون تمييز. يتم استخدام جميع الوسائل المتاحة لتجاوز الحدود، ويُعتبر أقل خطورة من التهريب الجماعي، وقد يُشار إليه ببعض الأحيان بالتهريب البسيط. [6]

المطلب الرابع : آثار جريمة التهريب .

---

[1] أحمد الطيبي ،جريمة التهريب وعلاقتها بتبيض الأموال، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، الجزائر، سنة 2023،ص178

[2] المداح الحاج، جريمة التهريب، المرجع السابق ص14

[3] حمزة فائق وهيب، هيفاء كاظم إسماعيل، اثر التهريب في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، 2017، ص164

[4] المرجع نفسه، ص 164

[5][5][5][5] باسعيد محمد خالد، المخدرات و ثقافة التهريب في الحدود الغربية الجزائرية دراسة في الابعاد و أساليب المواجهة 2000-2005،أطروحة لني شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص أنثربولوجيا الجريمة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم التاريخ ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2015/2014،ص 38.

[6] المرجع نفسه، ص38.

جريمة التهريب تمثل احدى الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية والعالمية على حد سواء، تتسبب هذه الجريمة في تدفق غير قانوني للسلع والسلع المحظورة عبر الحدود، مما يؤدي الى عدة آثار سلبية على المجتمعات و الاقتصادات، من بين هذه الاثار الاقتصادية الضرر الكبير الذي يلحق بالدولة من خسائر ضريبية وتقليل الإيرادات الحكومية المتوقعة إضافة الى تشويه الاعمال و النظام التجاري بالإضافة الى ذلك تتسبب جريمة التهريب في زيادة الفقر و تعزيز الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الفساد والجريمة المنظمة، لذلك فإن فهم آثار جريمة التهريب يعد امرا بالغا الأهمية لتطور استراتيجيات فعالة لمكافحتها، وتعزيز الامن الاقتصادي و الاجتماعي في الدول المتأثرة.

1. الآثار الإقتصادية:

التهريب يمثل تهديدًا جسيمًا للمشاريع الاستثمارية التي تستهدف تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، حيث ينعكس تأثيره سلباً على الاقتصاد الوطني والخزينة العامة. بالتأكيد، يتسبب التهريب في عجز جزئي للدولة عن تنفيذ مشاريعها النافعة، مما يؤدي إلى حرمان المواطنين من الخدمات التي كانت مخططة لهم. علاوة على ذلك، يسهم التهريب في زيادة معدلات البطالة بسبب تأثيره السلبي على الصناعات المحلية، حيث يجبر تخفيض أسعار السلع المهربة الصناعات الناشئة على الإغلاق وبالتالي تسريح العمال،علاوة على ذلك، يظهر أن التهريب لا يحقق العدالة الاجتماعية، حيث يمكن استخدام الضرائب الجمركية كوسيلة لتحقيق التوازن في توزيع الثروة، ولكن التهريب يعوق هذا الهدف بشكل كبير. على سبيل المثال، من خلال استيراد السلع الكمالية وتصدير السلع المدعمة، يعرقل التهريب الجهود المبذولة لتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني،بالإضافة إلى ذلك، يؤثر التهريب بشكل كبير على صحة المستهلك، حيث يعرض دخول البضائع المهربة والفاسدة للمجتمع لمخاطر صحية جسيمة، مما يمثل تهديدًا مباشرًا لسلامة المواطنين.

أخيرًا يعكس التهريب تهديدًا على أمن وسلامة المجتمع، حيث يشجع على التجارة غير الشرعية وتهريب المواد التي تشكل خطرًا على النظام الاجتماعي والأمن العام، بما في ذلك المخدرات والأسلحة، هذا يؤدي إلى زيادة حوادث المرور وزعزعة استقرار المجتمع بشكل عام، ويمكن أن يؤثر على الأمن الوطني بشكل خطير، خاصة في المناطق الحدودية.[1]

2. الآثار الاجتماعية:

ظاهرة التهريب تسبب تفشي الفساد وانتشار الرشوة واللااخلاقيات، مما يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية وضعف الأسرة وتفكيكها،كما أن العجز الذي يحدثه التهريب على

[1] حيداس عبد القادر، مهر حاج أحمد، الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لظاهرة التهريب في الجزائر دراسة مقارنة لنظام العقوبات بين الجزائر و مجلس التعاون الخليجي، ملتقى وطني حول ظاهرة التهريب و آثارها الاقتصادية على الجزائر، جامعة الأغواط، جوان 2023،ص 4

الخزينة العمومية يتسبب في خسائر كبيرة للدولة والمجتمع، حيث تصبح الدول غير قادرة على تنفيذ مشاريعها الضرورية وتقديم الخدمات للمواطنين، ويعاني الأفراد الذين يعملون في القطاع الرسمي من تحمل الضرائب والرسوم، بينما يتجنب الذين يتورطون في التهريب هذه الالتزامات المالية،ان تأثير التهريب لا يقتصر على البعد المالي فقط، بل يمتد للبعد الاجتماعي والسياسي أيضًا، فهو يشكل تحديًا كبيرًا للاستقرار الاجتماعي داخل الدول، وقد يؤدي إلى اضطرابات وتوترات في النظام الاجتماعي والسياسي.

بالإضافة إلى ذلك، يفتح التهريب الباب أمام التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حيث يمكن استغلاله من قبل جهات خارجية للتأثير على الحكومات والسيطرة على الاقتصاد والموارد المالية،علاوة على ذلك يساهم التهريب في زيادة الاقتصاد السري وغسل الأموال، مما يزيد من التحديات التي تواجه الدولة في مكافحة الجريمة المنظمة وتأمين النظام المالي، وفي محاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، يمكن للدولة استخدام السياسات الضريبية والجمركية لتوجيه التوزيع العادل للدخل وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام،مع ذلك يعتبر التهريب باستيراد السلع الفاخرة وتصدير السلع المدعومة عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، حيث يقلل من فعالية السياسات الضريبية والجمركية في تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني ودعم الطبقات ذات الدخل المحدود.[1]

المطلب الخامس: آليات مكافحة جريمة التهريب

في العقود الأخيرة، شهد العالم زيادة ملحوظة في جرائم التهريب التي أصبحت تمثل تحديًا كبيرًا على مستوى الأمن الوطني والاقتصاد العالمي. تعتبر آليات مكافحة جريمة التهريب موضوعًا هامًا في الأبحاث العلمية والدراسات الأمنية والقانونية، حيث تسعى هذه الدراسات إلى فهم التحديات التي تواجه السلطات والمؤسسات المعنية بمكافحة هذه الجريمة، بالإضافة إلى استكشاف الحلول والتقنيات الفعالة للحد من انتشارها وتقديم العقوبات اللازمة للمتورطين .

1. التهريب في ظل التشريع الجزائري :

التهريب في ظل القانون **06-05** جاء فيه الأفعال الموصوفة بالتهريب في التشريع و التنظيم الجمركيين المعمول بهما و كذلك في هذا الامر :

- قانون مكافحة التهريب ، أحال على أحكام قانون الجمارك ،لاسيما المادة 324، منه تحديد مفهوم التهريب مع إضافة أفعال أخرى ضمن أحكامه الجزائية تعتبر من قبيل أفعال التهريب. المادة324 من قانون الجمارك التهريب تطبيق أحكام القمعية الموالية ويقصد به ما يأتي:

[1] بن سعيد بختة، التهريب و الجريمة المنظمة دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية فرع المنازعات الجمركية، كلية الحقوق و العلوم السياسية19مارس 1962، جامعة الجيلالي اليابس، بسيدي بالعباس، 2018/2017،ص195

- استيراد البضائع او تصديرها خارج المكاتب الجمركية.
- خرق احكام المواد 25،51،60،62،64،221،222،223،225،225مكرر،226من هذا القانون.
- تفريغ وشحن البضائع غشا.
- الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور.[1]

1. الإطار المؤسساتي لمكافحة ظاهرة التهريب في الجزائر:

إدارة الجمارك: يعتبر قطاع الجمارك من أحد اهم القطاعات في الدولة وهو من اهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني حيث ان الجمارك جهاز مراقبة يجب ان ينظر اليها كمصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، وتعد الجمارك قواعد ونظم واتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها الادارات الجمركية، ولها دورا هاما حيث تقوم بما يلي:

- مراقبة شرعية المبادلات التجارية الخارجية وضمان احترام التنظيمات المتعلقة بالمبادلات التجارية.
- مكافحة الغش والتدليس وحماية الملكية الفكرية.
- تطوير المبادلات التجارية مع الخارج وضمان حرية المبادلات الخارجية.
- تقديم المعلومات والاحصائيات.
- مراقبة المظاريف البريدية.
- مراقبة هوية الأشخاص.
- تفتيش الأشخاص والمنازل.
- حق الفحص للبضائع والتفتيش لوسائل النقل.
- مراقبة مختلف الوثائق وتحرير التصريحات مع حق الاطلاع وحجز الوثائق.[2]

تيم تنفيذ مهام إدارة الجمارك على مستوى كل من الحدود البرية والبحرية، والجوية، فهي تجمع بين دورين مزدوجين، دور جبائي وآخر اقتصادي، حيث تختلف أوجه النظر اتجاه مهامها هناك من يعتبرها إدارة ضريبية والاخر صفة اقتصادية، كونها تلعب دورا هاما اقتصاديا أكثر من دورها جبائيا لكن يتفقان على انها تعد من اهم أجهزة تطوير الاقتصاد الوطني، فالجمارك تمارس دورا حمائيا لاقتصاد الدولة {**حماية العلامات التجارية، منشأ المنتوجات حماية الملكية الفكرية والاقتصادية..**}. وللقيام بهذه المهام تحوز الجمارك على وسائل مادية ومالية وبشرية هامة، علاوة على وسائل قانونية وتشريعية تمارس عن طريق مهامها.[3]

2. الديوان الوطني لمكافحة التهريب:

[1] جيلالي محمد، الاليات القانونية في مكافحة التهريب في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2021،ص 28،29.

[2] عبد الرحيم نادية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني) جامعة الجزائر3، ص60-59.

[3] كرفوح مريم، إدارة الجمارك و دورها في مكافحة الجريمة الجمركية، نموذج تطبيقي مفتشية اقسام الجمارك بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2017/2016، ص16.

هو هيئة وطنية مستحدثة للوقاية من جرائم التهريب ومكافحتها حيث نصت المادة 6 من الامر 5/6المؤرخ في 23/08/2005 المعدل والمتم بالأمر رقم 06/09المؤرخ في 15جويلية 2006 والمتعلق بمكافحة التهريب في فقرتها الأولى على "**ينشأ ديوان وطني لمكافحة التهريب يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي**". يقع تحت وصاية وزير العدل حافظ الاختام، يقع مقر الديوان الوطني بمدينة الجزائر.

3. صلاحية ومهام الديوان الوطني:

عددت المادة 7من الامر رقم 05/06 المتعلق بمكافحة التهريب صلاحيات الديوان على النحو التالي:

- اعداد برامج عمل وطني لمكافحة التهريب والوقاية منه
- تنظيم جمع ومركزة المعلومات والمعطيات والدراسات ذات الصلة بظاهرة التهريب
- ضمان تنسيق ومتابعة نشاطات مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من التهريب ومكافحته
- اقتراح تدابير ترمي الى ترقية وتطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب
- وضع نظام اعلامي مركزي آلي مؤمن بهدف توقع وتقييم الاخطار للوقاية من التهريب ومكا فحتة وكذا الإجراءات الإدارية المعمول بها في مكافحة التهريب
- تقديم أي توصيات من شأنها المساهمة في مكافحة التهريب
- اعداد برامج إعلامية وتحسيسية حول الاثار الضارة الناجمة عن التهريب

كما يقوم الديوان بتقديم تقرير سنوي لرئيس الحكومة عن كل النشاطات والتدابير المنفذة والنقائص المعاينة والتوصيات التي يراها مناسبة.[1]

1. مشاركة المجتمع المدني في الوقاية والكشف عن جرائم التهريب:

حرص المشرع الجزائري على اشراك كل الأطراف واستعمال كل الوسائل الممكنة من اجل مواجهة ظاهرة التهريب، ومن هذه الوسائل اقر المشرع على اشتراك المجتمع المدني وذلك من خلال المادة 4 من الامر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب والتي نصت على" يشارك المجتمع المدني في الوقاية من التهريب ومكافحته، عن طريق:

- المساهمة في تعميم ونشر برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية حول مخاطر التهريب على الاقتصاد والصحة العمومية.
- ابلاغ السلطات العمومية عن أفعال التهريب وشبكات التوزيع وبيع البضائع المهربة،
- المساهمة في فرض احترام الاخلاقيات المعاملات التجارية،

كما نصت المادة 5 من نفس الامر على بعض الوسائل الأخرى، مثل تقديم تحفيزات مالية للأشخاص الذين يقدمون للسلطات المختصة معلومات من شأنها ان تقضي الى القبض على المهربين.[2]

2. اللجان المحلية لمكافحة التهريب:

[1] بوقربة بلخير، الاليات الوطنية والدولية لمكافحة جرائم التهريب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي حقوق، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية،2023/2022،ص 9-12

[2] المرجع نفسه، ص14

تنشأ أجهزة تتمثل في لجان محلية لمكافحة التهريب على المستوى الولائي، تتولى مهمة تنسيق نشاطات واعمال مختلفة المصالح المحلية المكلفة بمكافحة التهريب؛ وتمثلت هذه المهام للجان المحلية لمكافحة التهريب فيما يلي:

- جمع المعلومات المتعلقة بنشاطات مكافحة التهريب وارسالها الى الديوان الوطني.
- متابعة نشاط مكافحة التهريب على المستوى الولائي.
- تطوير شبكات الاتصال بين المصالح المكلفة بمكافحة التهريب.[1]

قانون مكافحة التهريب:

في الجزائر وفي السنوات الأخيرة انتهجت سياسة تهدف الى محاربة الجريمة زامن هذا السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وتحقيق شراكة فعالة مع الاتحاد الأوربي، وعليه اضافت الامر 05/06 المتعلق بمكافحة التهريب، وقد جاء في المادة الاولى ان هذا الامر يهدف الى دعم وسائل مكافحة التهريب من خلال:

- تحسين اطر التنسيق ما بين القطاعات
- احداث قواعد خاصة في مجال المتابعة والقمع
- آليات التعاون الدولي

ومن بين التدابير الوقائية والتي اقرها هذا الامر نجد:

- مراقبة تدفق البضائع التي تكون عرضة للتهريب
- وضع نظام للكشف عن مواصفات البضائع ومصدرها
- اعلام وتوعية وتحسيس المستهلك حول مخاطر التهريب
- تعميم نشر القوانين المتعلق بحماية الملكية الفكرية.[2]

2. الجهود الدولية لمواجهة جرائم التهريب

إن المجتمع الدولي ومن أجل وضع حد للجرائم العابرة للحدود مثل التهريب، قام بإنشاء مؤسسات وهيئات دولية لمكافحة هذه الجرائم، من أبرزها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي عملت على تعزيز سبل التعاون الأمني، وكذلك المنظمة العالمية للجمارك التي سعت للحد من هذه الجرائم من خلال اقترح عدد من التوصيات بشأن مكافحة التهريب، وسنتناول كلتا المنظمتين.

أ- أهم المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة التهريب

من ابرز المنظمات الدولية ذات الدور المباشر في مجال مكافحة جرائم التهريب، المنظمة العالمية للجمارك والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وسنتناول في ما يلي دور المنظمة العالمية للجمارك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية:

[1] مباركية سعاد، دريد سليمة، مكافحة تهريب الاثار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة2017/2016.

[2] عبد الرحيم نادية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر، المرجع السابق، ص 65

- المنظمة العالمية للجمارك

تستهدف هذه المنظمة من خلال تخصصها في مجال العمليات المتصلة، بالتجارة الدولية إلى حماية الحدود الوطنية بمكافحة أنماط الجريمة المنظمة على غرار التهريب والتي تهدد التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، أصدرت المنظمة العالمية للجمارك(مجلس التعاون الجمركي سابقا) أولى توصياتها التي لها علاقة بمكافحة التهريب، توصية 05 ديسمبر 1935 والتي تمحورت حول تأسيس علاقة مباشرة بين مصالح إدارة الجمارك لتبادل المعلومات وإلزام الدول الأعضاء بتطبيق وقاية خاصة للأطرفة ووسائل النقل والأشخاص المشبوهين، تنسيق صلاحيات مكاتب الجمارك الواقعة على الحدود المشتركة للدول، تبادل السلع المحظورة الإستراد والتصدير، كما دعت الدول إلى ضرورة إبرام إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون الإداري المتبادل.

في 08 جوان 1971ن أصدت توصية مفادها التبادل التلقائي لمعلومات وتعزيز الوسائل القانونية اللازمة لمواجهة تهريب المخدرات,

من التوصيات الأخرى للمنظمة في مكافحة التهريب، توصية جوان 2003، والتي صدرت في اليوم العالمي لمكافحة الإدمان على المخدرات والإتجار الغير مشروع بها، شددت من خلاله المنظمة عزمها على المشاركة الفعالة في مكافحة الإتجار لدولي الغير مشروع بالمخدرات.

- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية(الإنتربول)

تأسست هذه المنظمة سنة 1923، مقرها الرئيسي مدينة ليون بفرنسا، تعد من أكبر وأقدم المنظمات المعنية بإنفاذ القانون على المستوى الدولي[1].

أولا: آلية عمل المنظمة لمكافحة الجريمة على المستوى الدولي

تعد الإنتربول واحدة من أهم المنظمات الدولية في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية بما في ذلك التهريب، وتقوم بتسهيل تبادل المعلومات بيتن أجهزة الشرطة في 194 دولة لمكافحة الجرائم.

تلعب الإنتربول دورا حيويا في مكافحة الجرائم العابرة مثل التهريب على المستوى الدولي من خلال مجموعة من الجهود والإجراءات المهمة، حيث تدير الإنتربول قاعدة بيانات عالمية تضم معلومات دقيقة عن المهربين والمطلوبين دوليا، مما ييسر عمليات تتبعهم والقبض عليهم، وبالتالي الحد من مخاطر التهريب، إضافة إلى ذلك، تساعد الإنتربول في تنسيق عمليات إنفاذ القانون عبر الحدود بين الدول الأعضاء، بشكل يساهم في عمليات القبض على المجرمين.

[1] بوقربة بلخير، الاليات الوطنية والدولية لمكافحة جرائم التهريب، المرجع السابق، ص 49

تقدم المنظمة أيضا دعما تحليليا واستخباراتيا قيما للأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء لمساعدتها على الكشف عن طرق وشبكات التهريب والتصدي لها بكفاءة، كما تنظم الإنتربول برامج تدريبية مشتركة لمسؤولي إنفاذ القانون من مختلف الدول الأعضاء، لتبادل الخبرات ورفع مستوى الكفاءة في مجال مكافحة الجريمة، إلى جانب ذلك، تيسر المنظمة تبادل المعلومات والإستخبارات الجنائية بين الدول الأعضاء حول شبكات التهريب، مما يعزز التعاون والتنسيق فيما بينها.

نظرا للنطاق الواسع الذي تعمل به المنظمة والممتد عبر 194 دولة، تعد الإنتربول من أكثر المؤسسات الدولية إسهاما في مكافحة الجرائم المنظمة والعابرة للحدود منها التهريب، وتقوم بالمشاركة في تطوير التقنيات والأدوات اللازمة للكشف عن عمليات التهريب والتحقيق فيها بشكل أكثر تقدما وفاعلية.[1]

المبحث الثاني :ماهية الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة تشير إلى الأنشطة غير القانونية التي تنفذها مجموعات مهيكلة، غالباً ما تكون دائمة، تسعى لتحقيق مكاسب مالية أو مادية عبر وسائل غير مشروعة. تتميز هذه الجرائم بالتخطيط المسبق، واستمرارية العمليات، والتنسيق الدقيق بين الأعضاء. تشمل الأنشطة الشائعة للجريمة المنظمة الاتجار بالمخدرات، غسيل الأموال، التهريب، الاتجار بالبشر، والفساد. تتمتع هذه المنظمات بقدرة عالية على التكيف مع البيئات القانونية والاجتماعية المختلفة، مما يجعل مكافحتها تحدياً معقداً يتطلب تعاوناً دولياً مكثفاً وجهوداً مشتركة بين مختلف الأجهزة الأمنية والقانونية.

المطلب الأول: نشأة الجريمة المنظمة

لا يمكن تحديد تاريخ نشأة الجريمة المنظمة بدقة، ولكن يعتبر بعض المؤرخين الشركات السرية الصينية في القرن السابع عشر نموذجًا للجريمة المنظمة، نظرًا للصلات الوثيقة والتنظيمية بين مجموعاتها المكونة من الرهبان والتجار، وكانت هذه المجموعات معارضة للنظام السياسي القائم في ذلك الوقت، وقامت بأنشطة تجارية سرية غير قانونية لتحقيق فوائد مالية تمول مشاريعها السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يرون خبراء الجريمة والشرطة الدولية ظهور شبكات المافيا الصقلية في العشرينيات من القرن العشرين في الولايات

[1] المرجع نفسه، ص51

المتحدة وإيطاليا كنقطة انطلاق لانتشار الجريمة المنظمة، وكانت هذه الظاهرة مرتبطة بتطور العولمة والتبادل التجاري ووسائل الاتصال، وتعتبر ظاهرة الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة في المجتمع الدولي، حيث تعود جذورها إلى جرائم قطاع الطرق والقرصنة، ويعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة وجودًا مستمرًا وشبه ثابتًا، مما يظهر استمرارية تطور المجتمع المنظم. تُعتبر جماعات المافيا، التي نشأت في إيطاليا وانتشرت إلى أماكن مختلفة في العالم، نموذجًا تقليديًا للجريمة المنظمة. تتميز هذه الجماعات بتنظيمها العالي وخطورتها، ويُعتمد على التخويف والعنف لضمان ولاء أعضائها. بالرغم من أن جذورها في إيطاليا، إلا أنها امتدت لتشمل المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وروسيا. يُطلق على مختلف أشكال الجريمة المنظمة تسمية 'المافيا'، مما يُظهر الانتشار العالمي وتطور هذه الظاهرة.[1]

[1] شيماء عدنان العميري و آخرون، الجريمة المنظمة، سلسلة أوراق مفاهيمية، قسم رصد المتغيرات الإقليمية و العالمية، إدارة إستشراف المستقبل، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية أمانة إستشراف المستقبل و المتابعة، 2013،ص 8.

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة :

الجريمة المنظمة تشكل تحديًا كبيرًا للأمن العام والنظم القانونية في العالم المعاصر، حيث تتميز بتنظيم هرمي معقد يسعى إلى تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة بطرق غير قانونية. تتميز هذه الجرائم بعدة خصائص مميزة تشمل التخطيط الدقيق، والتكنولوجيا المتقدمة، واستخدام العنف أو التهديد بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف المرسومة. يتطلب فهم جيد لخصائص الجريمة المنظمة تحليلًا دقيقًا لمختلف جوانبها لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحتها والحد من تأثيراتها السلبية على المجتمعات والاقتصادات.

1. التخطيط:

التخطيط في الجريمة المنظمة يتضمن القيام بتحليل دقيق للموارد المتاحة والفرص والتهديدات، وتحديد الأهداف بشكل محدد وواضح. يتم تقسيم الأعمال والمسؤوليات بين أفراد المنظمة، ويتم وضع خطط مفصلة لتنفيذ الأنشطة المختلفة بكفاءة. يستخدم المنظمون خبراتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافهم، وقد يعملون مع خبراء آخرين مثل محامين أو محاسبين أو تقنيين لتسهيل عملياتهم. يتخذون قرارات استراتيجية استنادًا إلى تحليل مختلف العوامل ويكونون على استعداد لتكييف خططهم وتغييرها وفقًا للظروف المتغيرة.[1]

2. الاحتراف والتنظيم:

الاحتراف والتنظيم في الجريمة المنظمة يشمل التخطيط الدقيق لكل خطوة من العمليات الإجرامية، بدءًا من تحليل الأهداف واختيار الأهداف المناسبة، وصولًا إلى تحديد الموارد المطلوبة وتنظيم توزيع المهام بين الأعضاء. يتمثل التنظيم في إنشاء هيكلية دقيقة تضمن تنفيذ العمليات باحتراف، بما في ذلك تعيين الأدوار وتحديد السلطات وتطبيق القوانين الداخلية. كل هذا يتم بإشراف زعيم يتمتع بالخبرة والمعرفة اللازمة لقيادة التنظيم بأمانة وفعالية.[2]

3. التدرج الهرمي:

التدرج الهرمي في الجريمة المنظمة يتسم بوجود قادة يتمتعون بولاء وطاعة مطلقين من قبل أفراد التنظيم، حيث يكون الهرم التنظيمي متدرجًا بطريقة تسمح ببقاء السلطة والفائدة في أعلى المستويات، يمتلك القادة القدرة على اتخاذ القرارات وتوجيه العمليات الجنائية، بينما يكون لديهم السلطة لتنفيذ الأوامر والتعليمات، يعتبر التكتم والسرية سمتين أساسيتين داخل التنظيم، حيث يكون من الصعب التعرف على العناصر الرئيسية أو القادة الفعليين، ويتم اتخاذ

[1] بن دلالي إبراهيم، الجريمة المنظمة دراسة حالة المخدرات في الجزائر من2008/2018، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2019، ص11

[2] المرجع نفسه، ص11

إجراءات صارمة ضد أي شخص ينتهك هذه القواعد، بما في ذلك العقوبة بالإعدام، في السابق كان اختيار الأعضاء يعتمد بشكل رئيسي على الروابط العائلية، ولكن في الوقت الحالي، يتم اختيارهم بناءً على الكفاءة والخبرة الجنائية، دون الحاجة إلى وجود روابط عائلية.[1]

4. القدرة على التوظيف والابتزاز:

تمكنت منظمات الجريمة المنظمة من بناء علاقات وثيقة ومتشعبة مع أصحاب النفوذ في السياسة والقانون ورجال الأعمال والمال، مما أتاح لها دمج أنشطتها القانونية وغير القانونية بشكل فعال، استخدمت هذه العلاقات في تحقيق أهدافها من خلال سياسات الرشوة والتخويف والضغط، وباستخدام هذه السياسات استطاعت المنظمات توظيف القوة والنفوذ لصالحها، سواء كان ذلك لتسهيل أنشطتها الإجرامية أو لتحقيق مصالحها الشخصية والمالية.[2]

5. الاستمرارية:

الجريمة المنظمة تُعرف بالاعتماد على مفهوم الاستمرارية، حيث تبقى نشطة بصورة دائمة بغض النظر عن التغيرات في أعضائها أو حتى قيادتها، هذا يعني أن نشاطها يستمر بشكل مستمر دون الحاجة إلى استمرارية حياة أفرادها أو قيادتها، وتُعتبر مستمرة عندما تتواصل عناصرها الأساسية لفترة طويلة نسبياً، تتميز بالاستمرارية في سلوكها الإجرامي، حيث تواصل أنشطتها وأعمالها الإجرامية دون أخذ في الاعتبار أي تغير في أعضائها أو حتى رؤسائها.[3]

6. العنف:

الجريمة المنظمة تعتمد على استخدام العنف بأشكال متعددة، بدءًا من القتل وصولاً إلى خطف الأشخاص، حيث يتم توجيه هذا العنف بشكل مباشر نحو الأفراد، وقد يمتد تأثيره إلى عائلاتهم وممتلكاتهم، ويعتبر العنف جزءًا أساسيًا من سلوكيات الجريمة المنظمة، حيث يستخدم كوسيلة لتحقيق أهدافها وفرض سيطرتها، وقد يظهر بشكل مدمر للحياة الإنسانية والممتلكات.[4]

7. النطاق العابر للحدود الوطنية:

التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال ساهم بشكل كبير في تجاوز الجريمة للحدود الوطنية، وقد حددت المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الحالات التي تُعتبر فيها الجريمة عابرة للحدود، بما في ذلك:

- عندما يُرتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة.

---

[1] عبد المنعم بن أحمد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري، جامعة الجلفة، ص 343

[2] قيشاح نبيلة، الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا، جامعة تبسة، جوان 2017، ص954

[3] مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا دراسة حالة دول غرب إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية قسم التنظيم السياسي و الإداري، جامعة قسنطينة 3، 2021/2022،ص 74

[4] المرجع نفسه، ص74

- عندما يُرتكب الجرم في دولة واحدة ولكن يتم التخطيط والإعداد له بشكل كبير في دولة أخرى.
- عندما يُرتكب الجرم في دولة واحدة ولكن يشارك فيه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطتها الإجرامية في عدة دول.
- عندما يُرتكب الجرم في دولة واحدة ولكن له آثار في دولة أخرى.[1]

8. تحقيق الربح المادي:

تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة خلف أعمالها إلى تحقيق الربح المادي، حيث تقوم بممارسة أنشطتها تحت غطاء أعمال مشروعة في المظهر الخارجي، ولكن في الواقع تكون غير مشروعة، تتجنب هذه الجماعات القبول بالربح الزهيد، وتستخدم أي وسيلة متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك الفساد، والقمار، وأعمال الدعارة، وتجارة المخدرات. [2]

المطلب الثالث: أنواع الجريمة المنظمة

في ظل التطور السريع للمجتمعات، ظهرت ظاهرة الجريمة المنظمة كتحدي كبير أمام الأنظمة القانونية والأمنية في مختلف أنحاء العالم؛ تتميز هذه الجرائم بتنظيمها الهرمي، واستخدامها للقوة والتأثير لتحقيق أهداف مالية أو سياسية، ويعد فهم أنواع الجريمة المنظمة وميكانيزماتها أمراٍ حيوي لفهم أبعادها وتأثيراتها على الاقتصاد والأمن العام، والسعي نحو اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحتها.

وتمثلت أنواعها فيما يلي:

1. جريمة الاتجار بالبشر:

تمثل ظاهرة الاتجار بالبشر، كجزء من الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، تحديًا يتفاقم مع تقدم التكنولوجيا والعولمة الاقتصادية والاجتماعية، تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل هذه التطورات، مما أدى إلى توسّع نطاق انتشار جرائم الاتجار بالبشر بين الدول، وزيادة التحديات في مكافحتها وحماية الضحايا، وقد يعرف بروتوكول باليرمو 2000 وهو بروتوكول اختياري لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية " يعرف الاتجار بالبشر بأنه التجنيد او النقل او إيواء او استقبال الأشخاص عن طريق التهديد او استخدام القوة او اشكال القسر الأخرى او الاختطاف او الاحتيال او الخداع او إساءة استعمال السلطة او موقف الضعف او إعطاء او تلقي المدفوعات او المنافع لتحقيق موافقة الشخص الذي يسيطر على شخص آخر لغرض الاستغلال، مع الاستغلال المحدد على نطاق واسع لتشمل << **بغاء**

[1] أيت موسى ديهية، عدنان يسمينه، دراسة على ضوء القانون رقم 22-06، المعدل والمتم لقانون الإجراءات الجزائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019/2020

[2] بن عمر الحاج عيسى، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا و إقليميا، مذكرة في تخصص قانون العلاقات الدولية لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2010/2011،ص19

الآخرين او غيرها من الاستغلال الجنسي او العمل القسري أو الخدمات او الاسترقاق او الممارسات النسبية بالرق او العبودية، أو إزالة الاعضاء>>.

ويعرف الاتجار بالبشر على أنه عملية تتضمن أعمالا غير مشروعة كالتهديد واستخدام القوة، هناك عوامل تساعد على انتشاره مثل عدم الوعي وقلة الخبرة، البعد القانوني، التقنيات الإلكترونية.[1]

2. جريمة الاتجار بالمخدرات:

التجارة بالمخدرات هي نشاط غير قانوني يتضمن إنتاج وتوزيع وبيع المواد المخدرة مثل الحشيش والكوكايين والهيروين، بهدف تحقيق الربح ،تشمل عمليات التجارة بالمخدرات عدة خطوات متتالية، بدءًا من إنتاج المواد المخدرة عن طريق زراعة النباتات أو تصنيعها، ثم توزيعها وتسويقها للمستهلكين النهائيين، ويتم تنفيذ هذه العمليات بشكل سري وتحت غطاء السرية، مع استخدام شبكات من الوكلاء والموزعين لتسهيل تحرك المواد المخدرة دون كشفها للسلطات القضائية، يُعتبر هذا النشاط جريمة جنائية في معظم البلدان، ويُعاقب عليه بعقوبات صارمة تشمل السجن والغرامات المالية الكبيرة.[2]

3. جريمة غسيل الأموال:

جريمة غسيل الأموال تهدف إلى إخفاء مصدر الأموال التي تم تحصيلها بشكل غير قانوني عن طريق تمريرها عبر سلاسل معقدة من التحويلات المالية والصفقات الوهمية، بهدف جعلها تبدو كأموال مشروعة وقانونية تعتبر هذه الجريمة جزءًا أساسيًا من أنشطة الجريمة المنظمة ، وتعتمد بشكل كبير على مصادر الأموال غير المشروعة مثل تجارة المخدرات ، ويرتبط غسيل الأموال بالإرهاب وتمويله بعدة طرق فالإرهابيون يرتكبون جرائم جنائية من اجل جمع الأموال لدعم انشطتهم الإرهابية ،وتندرج ضمن غسل الأموال الأنشطة المرتبطة بجمع العائدات غير المشروعة للجرائم التي يرتكبها الارهابيون ومنها الاختطاف من اجل الحصول على فدية ، او الاتجار بالأسلحة . [3]

4. جريمة الفساد:

الفساد يشمل مجموعة من السلوكيات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تتضمن تجاوز القوانين والتشريعات المعمول بها، واستغلال السلطة والموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، يؤثر الفساد سلبًا على النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، ويسهم في تفاقم الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة التوتر السياسي وتقليل الثقة بين

[1] فدي فؤاد عبد الفتاح سالم، دو منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم، مدرس علم اجتماع بقسم العلوم التأسيسية بالمعهد،2022، ص 459،

[2] محمد حسان كريم، الاتجار غير المشروع في المخدرات وسبل مكافحته، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2022،

[3] مكافحة الإرهاب في سياق القانون الدولي، منهاج التدريب القانوني على مكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، الأمم المتحدة فيينا 2021ص157

المؤسسات والمواطنين، تعكس هذه الجوانب التعقيد الشامل لمشكلة الفساد وتأثيرها السلبي الواسع على المجتمعات والأنظمة السياسية.[1]

5. جريمة تمويل الإرهاب:

وفقًا للقانون 106، يُعتبر شخصا مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من قدّم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإرادته وبشكل غير مشروع، الأموال بهدف استخدامها في ارتكاب عمل إرهابي، أو بعلمه بأنها ستستخدم لهذا الغرض، سواء استخدمت كلياً أو جزئياً، وتُعتبر هذه الأفعال، إذا كانت لصالح منظمة إرهابية أو شخص إرهابي، جريمة تمويل إرهاب، حتى في حال عدم تنفيذ العمل الإرهابي أو استخدام الأموال في ذلك الغرض، بغض النظر عن البلد الذي يتم فيه التخطيط للعمل الإرهابي.[2]

المطلب الرابع : آثار الجريمة المنظمة

تترك الجريمة المنظمة آثاراً عميقة ومتعددة الأبعاد على المجتمعات والاقتصادات مثل الإيرادات الحكومية، مما يعرقل التنمية الاقتصادية والاستثمار العام. كما تؤدي إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات الحكومية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والصحية، بما في ذلك الانتهاكات الحقوقية.

ونذكر منها ما يأتي:

1. الآثار الإقتصادية

من أهم صورالآثار الضارة للجريمة المنظمة عبر الوطنية نجد الأضرار الإقتصادية لغسيل الأموال بالمجتمع والتي نذكر منها:

1-1-الأضرار بالبنوك:

حيث يترتب عن استخدام البنوك في غسيل الأموال أضرار بالغة أهمها:

- السحب المفاجئ للأموال والذي يؤدي إلى إحداث فجوة في النقد المتوفر لدى البنك.
- افساد الجهاز المصرفي نتيجة رشوة البعض من قيادته لضمان تنفيذ تعليمات غاسلي الأموال.
- تشويه سمعة البنك وعدم الثقة فيه، لأن مبدأ الثقة في البنوك أساسه نظافة الاموال التيس يديرها البنك.
- زعزعة الثقة في الكوادر المصرفية العاملة في البنوك نتيجة سمعة المصرف السيئة.

[1] موسى بودهان ، دور السلطات الثلاث في محاربة الفساد رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق فرع القانون العام جامعة أحمد دارية _ادرار سنة 2020 ص23_33

[2] الطيب بالواضح، محمد قسمية، مكافحة جريمة تمويل الإرهاب على المستويين الدولي و الوطني، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص54

- كما يؤدي غسيل الأموال من خلال البنك إلى انهياره تماما.

2-1-تدهور قيمة العملة الوطنية :

نتيجة لإعتماد عمليات الغسيل على النقد الأجنبي لسهولة تحريكه من دولة إلى أخرى يزداد الطلب على العملات الأجنبية التي يساء استخدامها ويؤدي ذلك إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، وعجز في ميزان المدفوعات، وحدوث أزمة في سيولة النقد الأجنبي مما يهدد احتياطات الدولة لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية المدخرة.[1]

2. الأثار الإجتماعية

إن الجريمة بصفة عامة لها آثارها الإجتماعية على الفرد والمجتمع... إلا أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل آثار أعم وأشمل على المجتمع، حيث يؤدي تفشي الجريمة المنظمة وبأنشطتها المختلفة إلى خلق صراعات طبقية إجتمعاعية من خلال ما تسببه من إنقسام وفجوة بين تلك الطبقات، فالتسلط من قبل المستفيدين من أعمال الجريمة المنظمة كالإتجار بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال يقود الآخرين اللذين يبحثون عن مصادر العيش الكريم والإستقرار وهذا لعدم الثقة بالنظام الإجتماعي والقيم الاتي ينبغي التمسك بها، مما قد يدفع الكثير منهم إلى الإستسلام للواقع والإنخراط في المنظمات الإجرامية.

هذا ما يزيد من إنتشار مختلف الأعمال الإجرامية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بفعل ارتفاع عدد المنخرطين فيها سواء كانو أعضاء فاعلين في الجرائم التي التي تقوم بها أو كضحايا لتلك الجرائم والآفات الإجتماعية (كالسرقة، القتل، الإغتصاب، التعدي على الأموال...).

هذا دون أن ننسى ما تسببه الجريمة المنظمة عبر الوطنية من ضياع للحقوق وتدميرا للنسيج القيمي والأخلاقي للمجتمع، عن طريق استعمالها للفساد كوسيلة لحماية نشاطها واستمراريتها.

وبصفة عامة ومنذ سنة 2005 حصل اتفاقا دوليا حول التنبيه إلى الآثار السلبية للجريمة المنظمة عبر الوطنية على التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وعلى تحقيق التنمية المستدامة لاسيما فيما يتعلق بالصحة والبيئة والحوكمة.

بذلك فإن المجتمع الدولي أخذ في الإعتبار ما للجريمة المنظمة من آثار سلبية ذات انعكاسات خطيرة على مستوى جميع العمليات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، كذلك على نوعية الحياة العامة، ملزم باتخاذ جميع ما يلزم من اجراءات فورية على المستوى

[1] سالم شرماط، المرجع السابق،ص543

المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة عصابات الإجرام المنظم، والوقاية مما ترتكبه هذه العصابات من جرائم، مع العمل على الحد مما ينتج عنه من آثار مدمرة، وفي نفس الوقت يتطلب الأمر اتخاذ جميع ما من شأنه أن يؤكد على مبادئ العدالة والمساواة، وأن يزيد من فاعلية جهاز العدالة الجنائية، خاصة في مجال كفالة حقوق النسان وحماية الحريات الشخصية... حيث أنه لا يمكن مكافحتها والوقاية منها بأي نوع من المجهودات الفردية.[1]

آليات مكافحة الجريمة المنظمة:

جريمة المنظمة تمثل تهديدًا خطيرًا على الأمن الدولي والاستقرار الاجتماعي، حيث تتميز بتنظيم هرمي متقدم يسهل لها العمل داخل الحدود الوطنية وخارجها. تتضمن هذه الجرائم أنشطة مثل تهريب المخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، مما يؤدي إلى تعقيدات أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة. لمكافحة هذه الظاهرة، تتطلب الدول التعاون الدولي المشترك وتعزيز القدرات القانونية والأمنية الوطنية، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة للرصد والتحليل والتدخل الفعال ضد أنشطة الجريمة المنظمة.

بالنسبة للتشريع الوطني:

لقد اتفق بعض أساتذة القانون الجنائي في الجزائر على ان الجريمة المنظمة تقوم على أساس المساهمة، بمعنى ان ارتكابها يتم من خلال عدة فاعلين، سواء بشكل مخطط، او بالصدفة، تتشكل هذه الجريمة من عنصرين يتمثلوا في الجمع بين افراد بقصد ارتكاب الجريمة والتخطيط للجريمة.

ان المشرع الجزائري في قانون العقوبات لم ينص في احكامه على الجريمة المنظمة ولم يضع لها نصا صريحا، وانما نجده قد اقترب من مفهوم الجريمة المنظمة عندما استعمل مصطلح "جمعية الأشرار" في نص المادة 176 من قانون العقوبات وهذا المصطلح في الحقيقة يعكس وجود اتفاق وتصميم مشترك على القيام بالعمل الاجرامي.[2]

[1] حسني وهيبة ،سعيدات راضية ، الجريمة المنظمة و اكثرها على الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص : تنظيمات سياسية وادارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ادرار -الجزائر -سنة 2019/2018 ص 42

[2] فؤاد شعنبي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية واوجه التعاون الدولي لمكافحتها (الجزائر،انموذجا)، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص121.

ان المشرع الجزائري قد تطرق الى تعريف بعض الجرائم التي يعدها الفقه من قبيل الجرائم المنظمة ، ونظرا لتعددها وعدم القدرة على الإحاطة بجميع النصوص القانونية التي نصت عليها و منها:

- الامر التشريعي رقم 95-11 المؤرخ في 25/02/1995 والمتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب كجريمة تستهدف امن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي.
- القانون رقم 01/05 المؤرخ في 06/02/2006 و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ومكافحتها.
- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.[1]

اجري المشرع الجزائري تعديلات ووضع قواعد إجرائية جديدة في قانون الإجراءات الجزائية من اجل الكشف عن شبكات الجريمة المنظمة وصورها المتعددة لتوسيع الاختصاص لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق وضباط الشرطة القضائية، ومن ابرز هذه التعديلات نجد مجموعة من المراحل منها:

- مرحلة البحث والتحري
- مرحلة التفتيش والتوقيف للنظر
- تمديد اختصاص وكيل الجمهورية.[2]

[1] قيشاح نبيلة، الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا، المرجع السابق، ص 952
[2] علي محي الدين، خصوصية المتابعة في الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري، مجلة الحكومة والقانون الاقتصادي، جامعة غرداية،2021، ص56



الإطار الميداني والتطبيقي للدراسة

أولا – عرض وتحليل البيانات

تمهيد:

بعد عرض الإطار النظري للدراسة والذي تم من خلاله تقديم بعض التصورات النظرية حول ظاهرة التهريب ، وتهريب المازوت بصفة خاصة، و التي أعطت للبحث خلفية نظرية حول طبيعة هذه الظاهرة بأبعادها المختلفة؛ إلا أن الأطر النظرية تبقى محصورة في مجالها التنظيري، لذلك توجب علينا تدعيم الجانب النظري للدراسة بالجانب التطبيقي؛ لأن البحث السوسيولوجي لا تكتمل أهميته إلا بعد ربطه ببعده الواقعي؛ وذلك من خلال عملية تحليل البيانات الكمية والكيفية التي تعتبر عملية مهمة من عمليات البحث الاجتماعي، لذلك سنحاول في هذا الفصل عرض بيانات الدراسة وتحليلها ومناقشتها، ثم استخلاص النتائج.

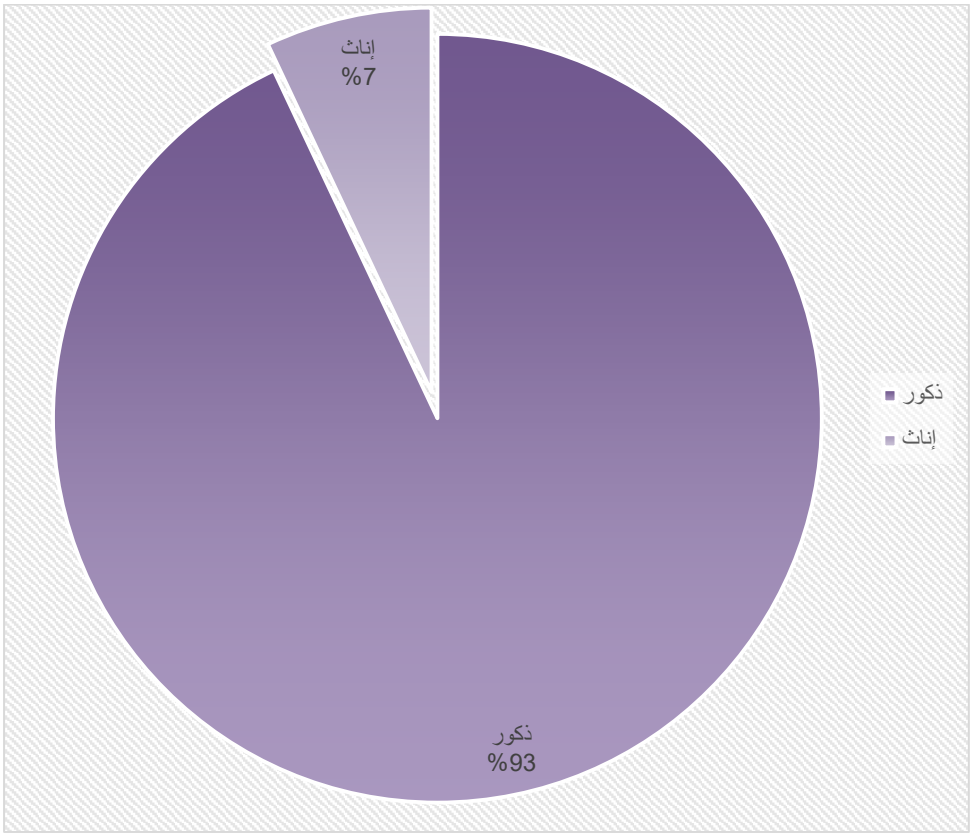
1 – عرض وتحليل البيانات الأولية:

جدول رقم: 01

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	14	% 93
إناث	01	% 07
المجموع	15	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (01) يوضح توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

ومن خلال هذه الدراسة التي مسحت مجموعة من مهربي المازوت ببلدية بئر العاتر تبين أن نسبة 93% من أفراد العينة الاستطلاعية هم ذكور، و ذلك لأن الذكور هم الأكثر إقبالا على هذه المهنة وهم الأكثر مخاطرة، ناهيك عن المنطقة التي تم فيها البحث، فهي منطقة محافظة ويصعب على الإناث ممارسة مثل هذه النشاطات.

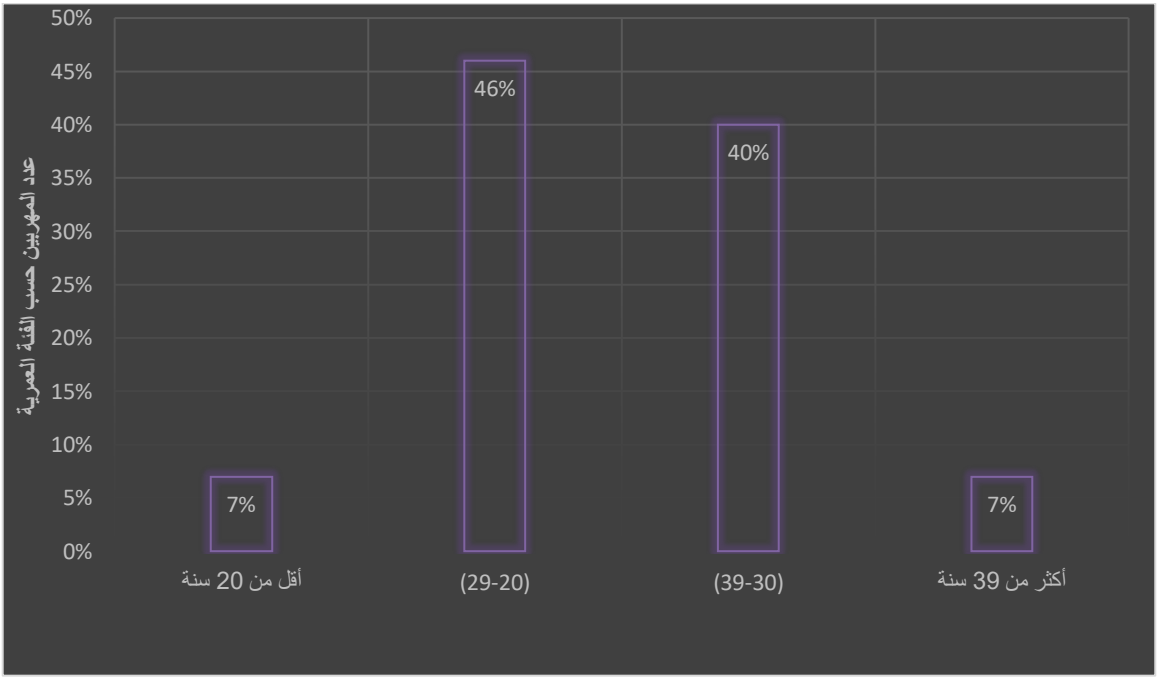
2–العمر:

الجدول رقم (02) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	01	% 07
(20 – 29)	07	% 46
(30 – 39)	06	% 40
أكثر من 39 سنة	01	% 07
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (02) يوضح توزيع العينة حسب العمر



المصدر : الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) تبين أن:

أعلى نسبة سجلت هي 46 % والتي تمثل الفئة العمرية (20 – 29) سنة، حيث كانت هذه النسبة تقارب نصف المهربين وهذا لسبب أن الشباب في العشرينيات هم الأكثر إقبالا على هذا النشاط والمخاطرة وذلك لسبب عدم توفر مناصب عمل وشغفهم في تأمين مستقبلهم وترك

هذا النشاط مستقبلا، تليها نسبة 46 % والتي تمثل الفئة العمرية (30 – 39) وترجع لنفس الأسباب السابقة فنلاحظ أن من يمارس هذا النشاط هم الأقل من 40 سنة وبنسبة 93%، في حين نجد أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة والأكثر من 39 سنة كانت نسبهم متساوية ب 07 %؛ وهذا ما يؤكد أن التهريب في منطقة بئر العاتر أصبح الحل الوحيد لشباب بئر العاتر في كسب قوتهم.

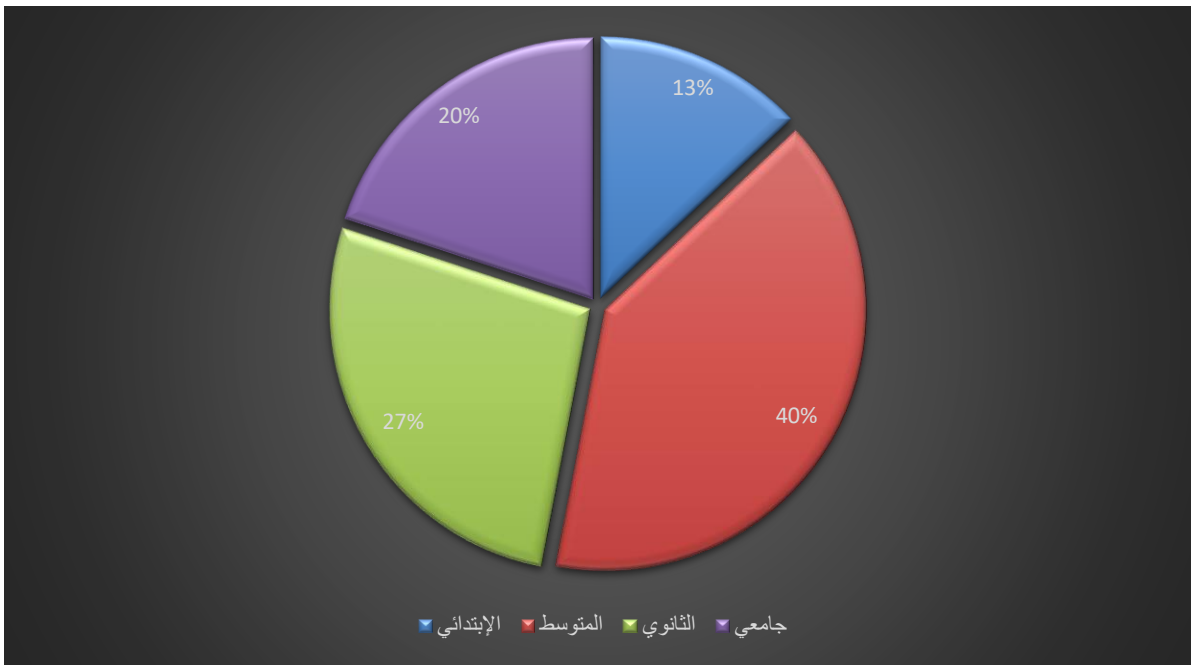
3 – المستوى التعليمي :

الجدول رقم (03) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
الإبتدائي	02	% 13
المتوسط	06	% 40
الثانوي	04	% 27
الجامعي	03	% 20
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (03) يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) تبين أن:

أعلى نسبة سجلت هي 40 % والتي تمثل مستوى المتوسط ، حيث كانت هذه النسبة أعلى من 50 % من الأساتذة متحصلين على شهادة ليسانس و ذلك يرجع لسببين الأول أن الوصول لمرحلة الماجستير لا يكون إلا بالمرور بمسابقة وهذا غير متاح للجميع ، أما السبب الثاني هو خوف الشباب من تضييع فرصة الحصول على وظيفة وشغفهم للحصول على وظيفة بالنسبة لهم أهم من تحصيلهم العلمي، في حين نجد أن الفئة العمرية (40 - 49) و الفئة العمرية (50 – 60) كانت نسبهم على التوالي 30 % و 31 % أي متقاربة جداً؛ وهذا ما يفسر أن قطاع التعليم عبارة عن مزيج من الخبرة و الطاقة الشبانية التي يمكن إستغلالها في تنشيط المسرح المدرسي .

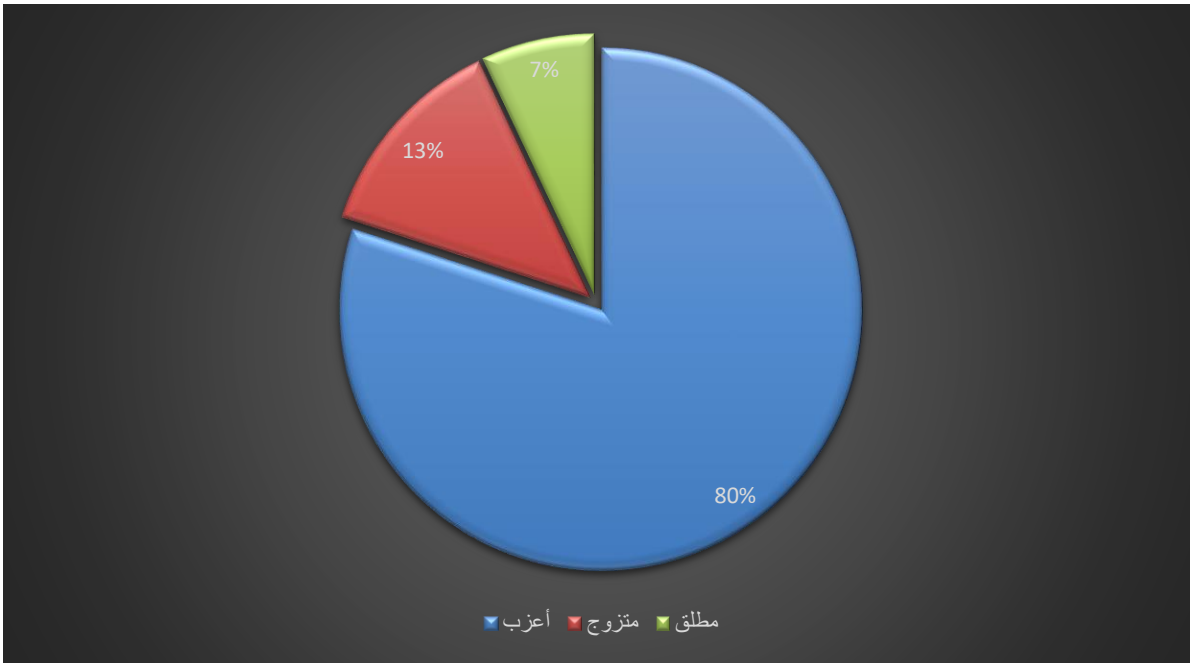
4-الحالة المدنية :

الجدول رقم (04) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	12	% 80
متزوج	02	% 13
مطلق	01	% 07
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبتان

الشكل رقم (04) يوضح توزيع العينة حسب الحالة المدنية



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) تبين أن:

أعلى نسبة سجلت هي 80 % والتي تمثل العزاب من المهربين، حيث تمثل الأغلبية مما يؤكد أن هذا النشاط خطير جداً ولا يقبل عليه إلا من يريد المخاطرة، ناهيك أن عينة الدراسة كانت أغلبيتها من فئة الشباب، والشباب اليوم أقل إقبالاً على الزواج، في حين نجد أن المتزوجين والمطلقين كانت نسبهم على التوالي 13 % و 07 % أي هم الأقلية؛ وهذا لسبب المخاطر التي يسببها هذا النشاط من تعرض للسجن او حتى للموت في بعض الحالات .

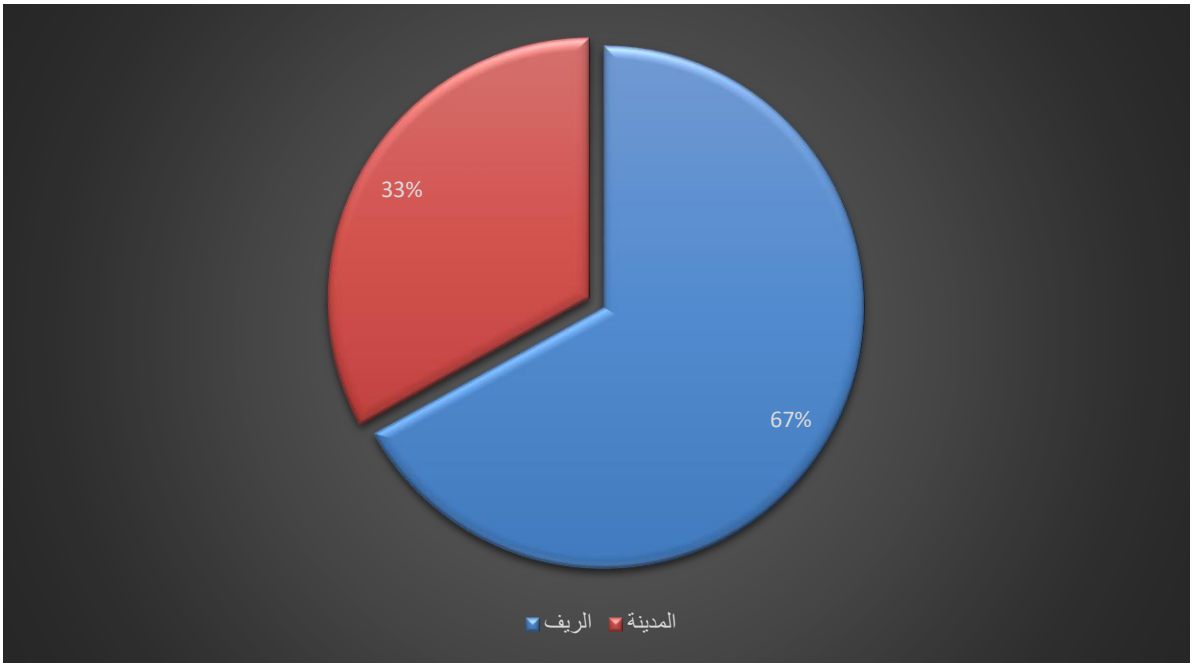
5- مكان الإقامة :

الجدول رقم (05) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
الريف	10	% 67
المدينة	05	% 33
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (05) يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (05) تبين أن:

أعلى نسبة سجلت هي 67 % والتي تمثل المهربين القاطنين في الريف، وهذا لسبب أن سكان الريف هم الأكثر إقبالا على التهريب وذلك لقلة الرقابة الحكومية في هذه المناطق بالإضافة الى قلة فرص العمل في الريف عكس المدينة، في حين نجد أن المهربين من سكان المدينة كانت نسبتهم 33 % .

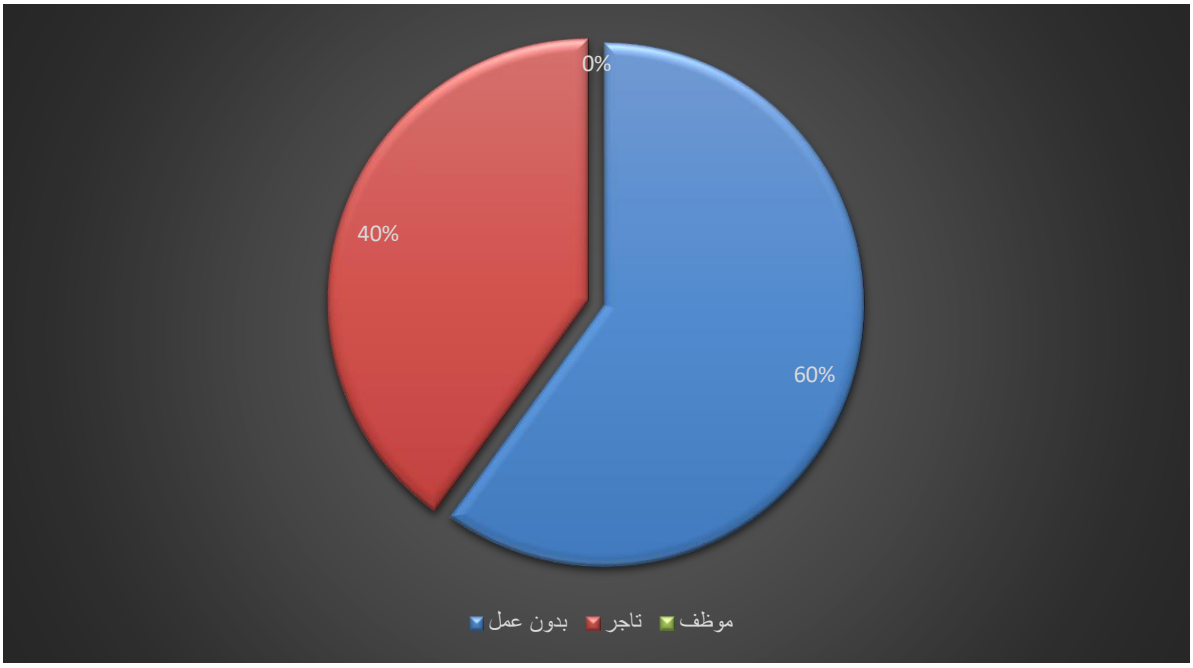
6- طبيعة العمل :

الجدول رقم (06) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
بدون عمل	09	% 60
موظف	00	% 00
تاجر	06	% 40
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (06) يوضح توزيع العينة حسب طبيعة العمل



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (06) تبين أن:

أعلى نسبة سجلت هي 60 % والتي تمثل المهربين العاطلين عن العمل، وهذا لسبب قلة الإستثمارات التي تخلق فرص عمل للشباب ناهيك عن القيمة المادة التي لا تقبل المقارنة بين دخل موظف ومهرب، في حين كان التجار في المرتبة الثانية بنسبة 40 % وهذا لسبب ضعف في الحركة التجارية في المنطقة مؤخراً مما أدى الى توجه بعض التجار إلى التهريب كدخل إضافي، أما الموظفين فكانت نسبتهم 00 وهذا لوعي الموظفين بمخاطر التهريب والنتائج الناجمة عنه.

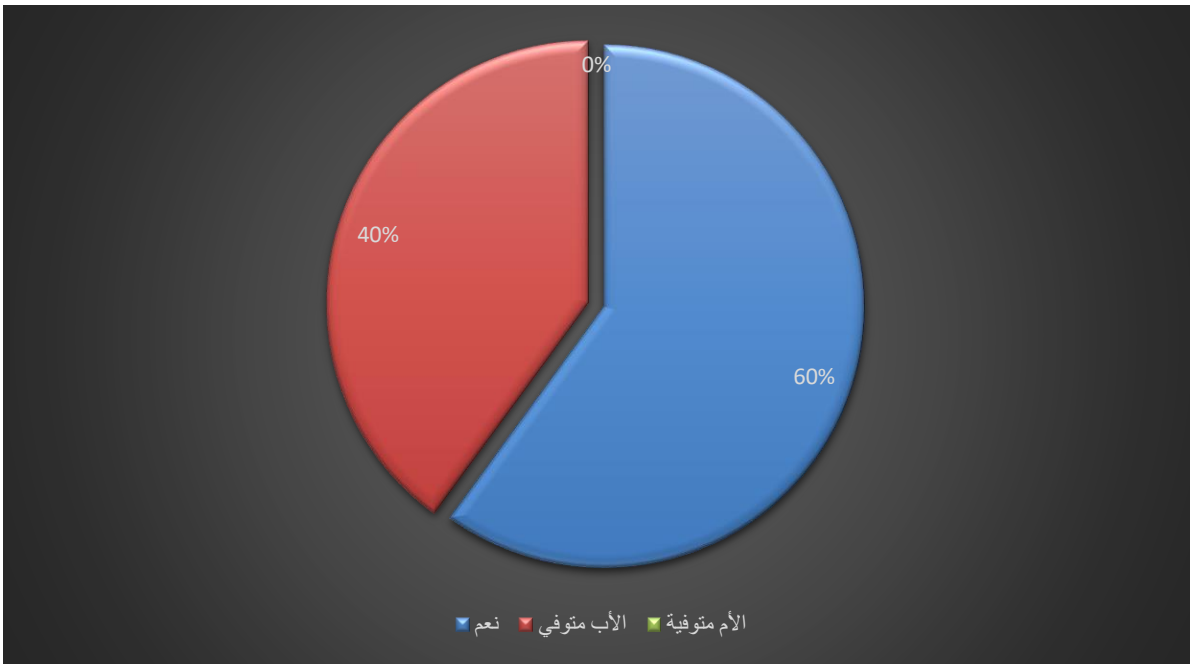
7- هل الوالدين على قيد الحياة :

الجدول رقم (07) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة هل الوالدين على قيد الحياة

هل الوالدين على قيد الحياة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	09	% 60
الأم متوفي	00	% 00
الأب متوفية	06	% 40
كلاهما متوفي	00	% 00
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (07) يوضح توزيع العينة هل الوالدين على قيد الحياة



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (07) تبين أن:

أعلى نسبة سجلت هي 60 % والتي تمثل الوالدين على قيد الحياة، في حين كان فئة الأب متوفي المرتبة الثانية بنسبة 40 % وهذا لسبب المسؤوليات العائلية بعد توفي الأب حيث يكون المهرب هو المعين في المعيشة للعائلة، أما فئة الأم متوفية وكلاهما فكانت نسبتهم 00 وهذا لأن وفاة الأم في الغالب لا يسبب ضعف مادي.

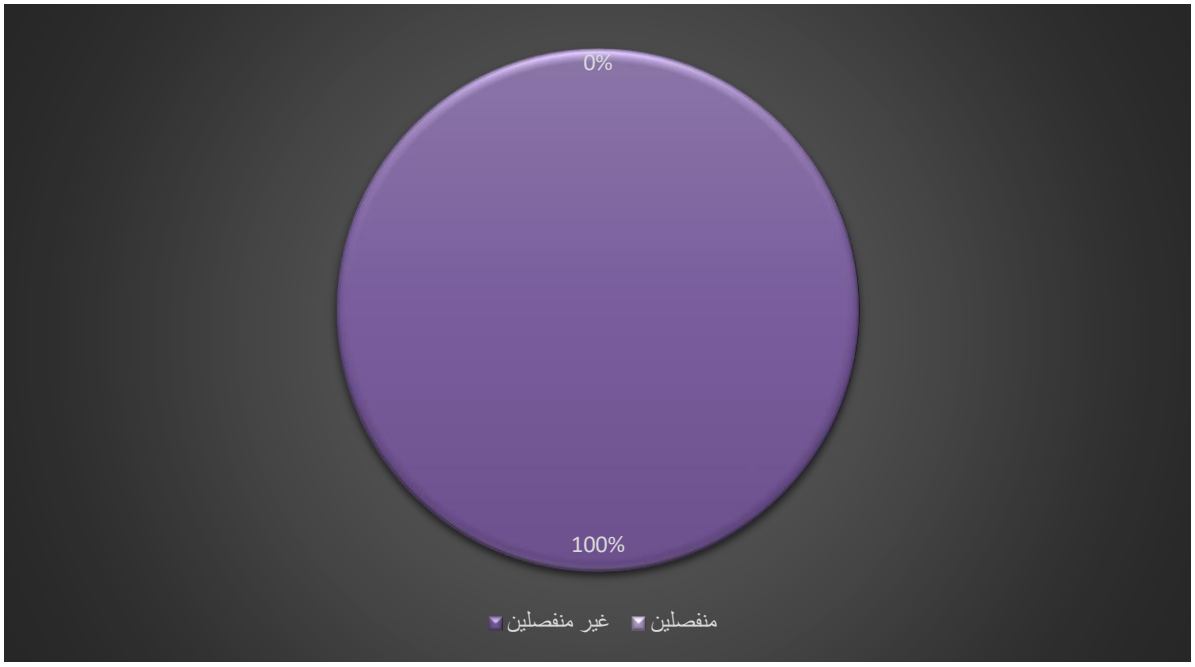
8- الحالة المدنية للوالدين:

الجدول رقم (08) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية للوالدين

الحالة المدنية للوالدين	التكرار	النسبة المئوية
غير منفصلين	15	% 100
منفصلين	00	% 00
المجموع	15	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم (08) يوضح توزيع العينة حسب الحالة المدنية للوالدين



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (08) تبين أن:

أعلى نسبة كل العينة المبحوثة كانت أن الوالدين غير منفصلين وبنسبة 100 % وهذا لسبب المجال الجغرافي الذي تمت فيه الدراسة حيث تتميز منطقة بئر العائل وضواحيها بقلة الطلاق وذلك لتمسك سكان المنطقة بتقاليدهم حيث يعتبر الطلاق شيء مهين بالنسبة للعائلة العاترية فحتى لو وجد فهو بنسب ضئيلة.

2- عرض وتحليل ومناقشة بيانات الفرضية الأولى :

كون بئر العاتر منطقة حدودية، هو ما أدى الى ظهور جريمة التهريب

لقد أبرزت العديد من الأبحاث و الدراسات ، أن لظهور التهريب أسباب عديدة ومن أهمها الحدود الغير مؤمنة، و من خلال الجدول رقم 09 ، سنتعرف على أبرز أسباب ظهور ظاهرة التهريب .

الجدول رقم (09) : يبين إستجابة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني :

العبارة 01	التكرار والنسبة	بمفردي	أفراد العائلة من	أفراد آخرين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى متوسط
	التكرار	9	2	4	1.667	0.899	02
	النسبة(%)	%60	%13	%27			
العبارة 02	**التكرار والنسبة**	**كلاهما**	**أخدهما**	**لا بشاركون**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	8	4	3	1.701	0.816	01
	النسبة(%)	%53	%27	%20			
العبارة 03	**التكرار والنسبة**	**نعم**	**قرابة بعيدة**	**لا**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	10	4	1	1.400	0.632	04
	النسبة(%)	%66	%27	%7			
العبارة 04	**التكرار والنسبة**	**تؤثر**	**لا تؤثر**	**نسبياً**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	14	1	0	1.067	0.258	06
	النسبة(%)	%93	%7	%0			
العبارة 05	**التكرار والنسبة**	**فقير**	**متوسط**	**غني**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	6	9	0	1.600	0.507	03
	النسبة(%)	%40	%60	%0			
العبارة 06	**التكرار والنسبة**	**نعم**	**أحياناً**	**لا**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	12	3	0	1.200	0.414	05
	النسبة(%)	%80	%20	%0			

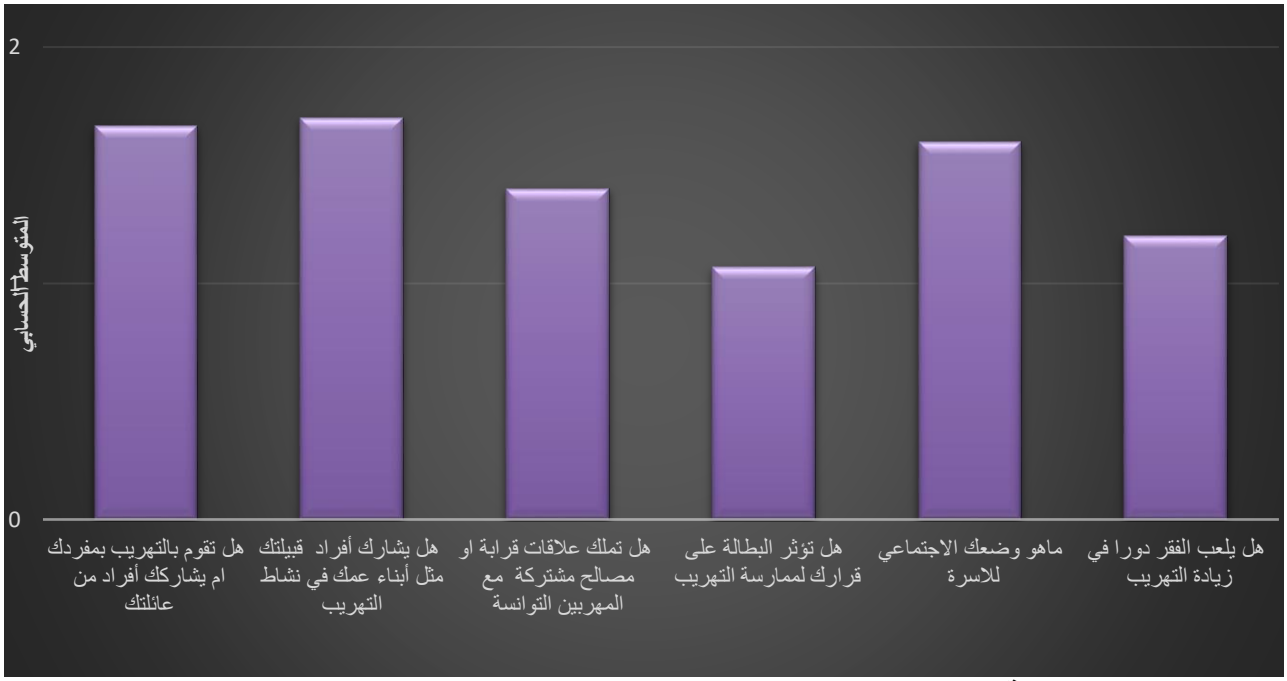
المصدر : من إعدادا الطالبة

العبارة (07) : كانت كل إجابات عينة الدراسة تؤكد المنطقة التي يعيش فيها الفرد من أهم الأسباب للمارسة هذا النشاط

فيما تتمثل هذه الظروف فكانت الإجابات على النحو التالي :

كانت إجابة 40% من عينة الدراسة تقول أن أهم سبب لممارسة هذا النشاط هو الفقر في حين كانت إجابة 30 % منهم أن التهريب هو مصدر الرزق الوحيد وأنهم منذ ولادتهم وهم يشاهدون أهاليهم يمارسون التهريب، أما البقية فكانت إجاباتهم أن إختيارهم لتهريب المازوت أفضل من أن يمارسوا نشاط أخطر مثل بيع المخدرات.

الشكل رقم (09) : يبين إستجابة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني :



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (09) ، والموضحة في الشكل رقم (09) ، يتضح أن :

مهربي المازوت ببلدية بئر العاتر أن أفراد قبيلتهم يمارسون عملية التهريب وذلك بمتوسط حسابي (1.701)؛ وهو ما يؤكد أغلبية الإجابات على الموافقة لممارسة قبيلتهم لهذا النشاط الممنوع، كما تشير نتائج نفس الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين يمارسون التهريب بشكل فردي وبمتوسط حسابي (0.667)، أن جميع عبارات المحور الثاني المتكون من عشر (07) عبارات، كانت كلها بإنجراف معياري منخفض مما يؤكد موافقة الأغلبية من العينة المبحوثة على الإجابة وكانت المتوسطات الحسابية كلها أقل من 1.8 مما يؤكد تباين الإجابات بين الخيار الأول والثاني، ولم تأتي أي عبارة ضمن المستوى الثالث، وتم ترتيبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة (02) " هل يشارك أفراد قبيلتك مثل أبناء عمك في نشاط التهريب " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.701) وإنحراف معياري (0.816) .

- جاءت العبارة (01) " هل تقوم بالتهريب بمفردك ام يشاركك أفراد من عائلتك " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.667) وإنحراف معياري (0.899) .

- جاءت العبارة (05) " ماهو وضعك الاجتماعي للاسرة " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.600) وإنحراف معياري (0.507) .

- جاءت العبارة (03) " هل تملك علاقات قرابة او مصالح مشتركة مع المهربين التوانسة " في المرتبة الرابع بمتوسط حسابي (1.400) وإنحراف معياري (0.632) .

- جاءت العبارة (06) " هل يلعب الفقر دورا في زيادة التهريب " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (1.200) وإنحراف معياري (0.414) .

- جاءت العبارة (04) " هل تؤثر البطالة على قرارك لممارسة التهريب " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (1.067) وإنحراف معياري (0.258) .

بعد عرض النتائج السابقة تبين أن تأثير بئر العاتر كمنطقة حدودية تؤثر على تهريب مادة المازوت قد تتراوح بين البيئة التي نشأ فيها المهرب، وكذلك عدم وجود فرص عمل في المنطقة، مرورا بالفقر، حيث أن هذه الأسباب تشكل نتائج وخيمة وهي زيادة في عدد المهربين مستقبلاً.

3- عرض وتحليل ومناقشة بيانات الفرضية الثانية :

الجدول رقم (10) : يبين إستجابة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث :

العبارة 01	التكرار والنسبة	وفرته	على حسب الحالة	قلته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى متوسط
	التكرار	1	14	0	1.933	0.258	01
	النسبة(%)	%07	%93	%00			
العبارة 02	**التكرار والنسبة**	**نعم**	**نوعا ما**	**لا**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	13	2	0	1.133	0.352	05
	النسبة(%)	%87	%13	%00			
العبارة 03	**التكرار والنسبة**	**تؤثر**	**نوعا ما**	**لا تؤثر**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	

	التكرار	13	2	0	1.133	0.352	05
	النسبة(%)	%87	%13	%00			
العبارة 04	**التكرار والنسبة**	**مصدر رزق**	**عدالة إجتماعية**	**غير قانوني**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	09	05	01	1.467	0.640	04
	النسبة(%)	%60	%33	%07			
العبارة 05	**التكرار والنسبة**	**التجارية**	**الزراعية**	**الصناعية**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	8	4	3	1.667	0.817	02
	النسبة(%)	%53	%27	%20			
العبارة 06	**التكرار والنسبة**	**مكسب للفرد**	**مكسب للأسرة**	**مكسب للدولة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	07	08	0	1.533	0.516	03
	النسبة(%)	%47	%53	%0			

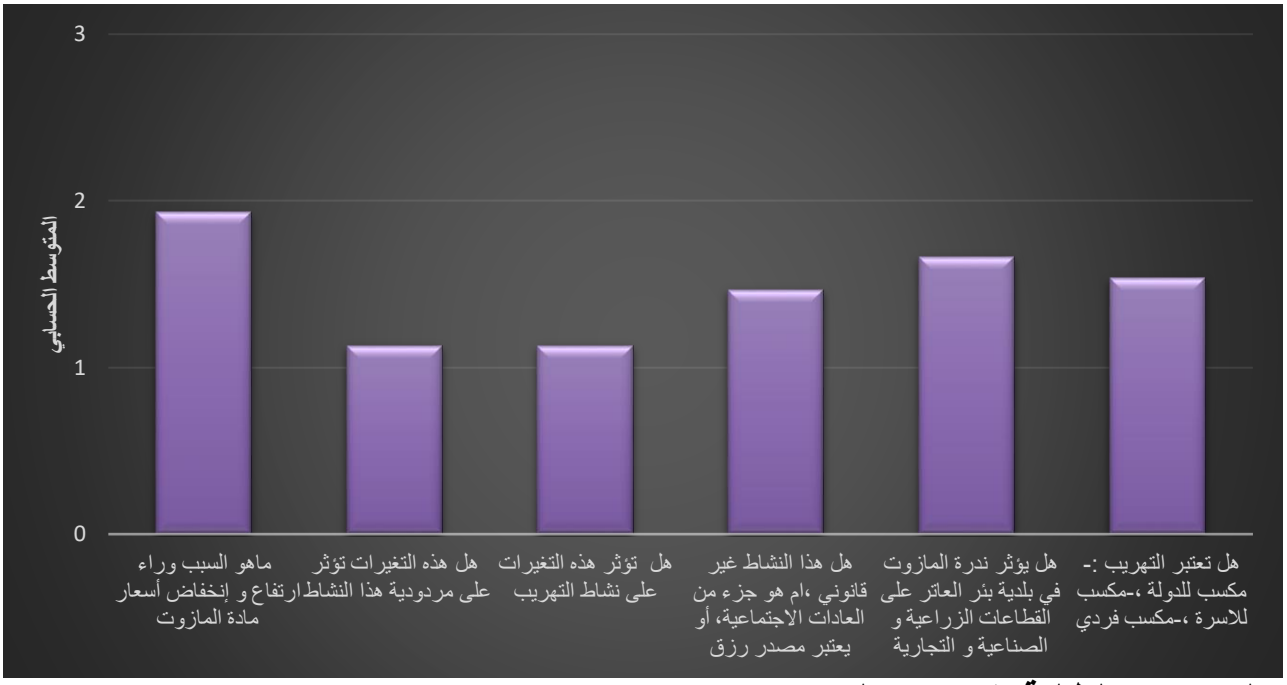
المصدر : من إعدادا الطالبة

1. العبارة (03) : هل تؤثر هذه التغيرات على نشاط التهريب؟

-في حالة الإجابة بنعم كيف تؤثر:

تراحت الإجابات بين أنها تؤثر على حياة العائلات الفقيرة التي لا تجد قوتها إلا في تهريب المازوت، وبين أن ندرة المازوت يسبب الجريمة، ناهيك عن صعوبة التنقل للحصول على المازوت.

الشكل رقم (10) : يبين إستجابة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث :



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (10) ، والموضحة في الشكل رقم (10) ، يتضح أن :

مهربي المازوت ببلدية بئر العاتر يرون أن إرتفاع وإنخفاض أسعار مادة المازوت غير مرتبط بسبب واحد وذلك لعدة متغيرات وذلك بمتوسط حسابي (1.933)؛ وهو ما يؤكد أغلبية الإجابات على الموافقة على الإجابة، أن جميع عبارات المحور الثاني المتكون من عشر (06) عبارات، كانت كلها بإنجراف معياري منخفض مما يؤكد موافقة الأغلبية من العينة المبحوثة على الإجابة وكانت المتوسطات الحسابية كلها أقل من 2.00 مما يؤكد تباين الإجابات بين الخيار الأول والثاني، ولم تأتي أي عبارة ضمن المستوى الثالث، وتم ترتيبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة (01) " ماهو السبب وراء ارتفاع و إنخفاض أسعار مادة المازوت ؟ " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.933) وإنحراف معياري (0.258) .

- جاءت العبارة (05) " هل يؤثر ندرة المازوت في بلدية بئر العاتر على القطاعات الزراعية و الصناعية و التجارية ؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.667) وإنحراف معياري (0.817) .

- جاءت العبارة (06) " هل تعتبر التهريب :- مكسب للدولة ،-مكسب للاسرة ،-مكسب فردي؟ " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.533) وإنحراف معياري (0.516) .

- جاءت العبارة (04) " ه هل هذا النشاط غير قانوني ،ام هو جزء من العادات الاجتماعية، أو يعتبر مصدر رزق ؟ " في المرتبة الرابع بمتوسط حسابي (1.467) وإنحراف معياري (0.640) .

- جاءت كل من العبارة (02) " هل هذه التغيرات تؤثر على مردودية هذا النشاط ؟ " والعبارة (03) " هل تؤثر هذه التغيرات على نشاط التهريب؟ " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (1.133) وإنحراف معياري (1.467) .

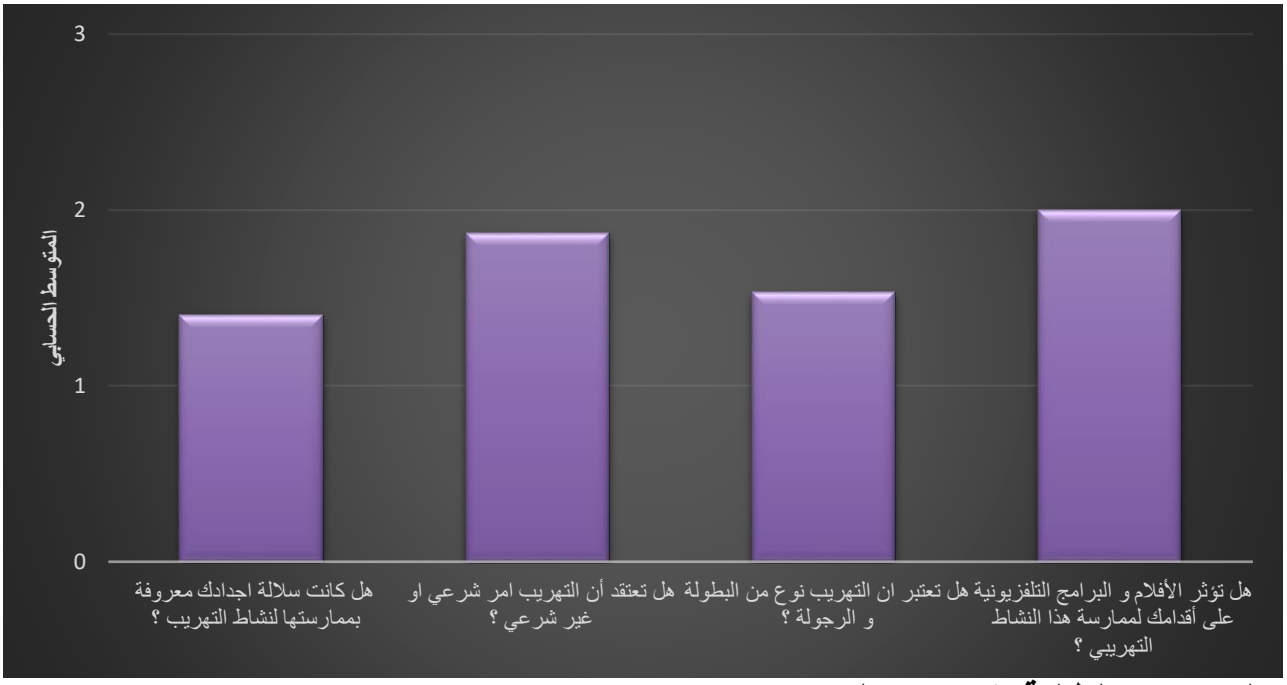
بعد عرض النتائج السابقة تبين أن تأثير مردودية وقيمة المازوت كمادة تؤثر على على بروز تهريبه في بئر العاتر قد تتراوح بين ندرة المازوت ، تأثيرها على الأنشطة التجارية والزراعية، بالإضافة الى أن التهريب يعتبر مكسب للفرد والأسرة وخاصة الفقراء منها، حيث أن هذه الأسباب تعتبر مبررات لنشاطهم الغير قانوني.

4- عرض وتحليل ومناقشة بيانات الفرضية الثالثة :

الجدول رقم (11) : يبين إستجابة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع :

العبارة 01	التكرار والنسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى متوسط
	التكرار	9	6	1.400	0.507	04
	النسبة(%)	%60	%40			
العبارة 02	**التكرار والنسبة**	**شرعي**	**غير شرعي**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	2	13	1.868	0.352	02
	النسبة(%)	%13	%87			
العبارة 03	**التكرار والنسبة**	**بطولة ورجولة**	**لا دخل له في ذلك**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	07	08	1.533	0.516	03
	النسبة(%)	%47	%53			
العبارة 04	**التكرار والنسبة**	**تؤثر**	**لا تؤثر**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	
	التكرار	00	15	2.000	0.000	01
	النسبة(%)	%00	%15			

الشكل رقم (11) : يبين إستجابة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث :



المصدر : الطالبة بلإعتماد على مخرجات برنامج spss 21

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (11) ، والموضحة في الشكل رقم (11) ، يتضح أن :

من خلال إجابات مهربي المازوت ببلدية بئر العاتر كانت الإنحرافات المعيارية منخفضة إلى منخفضة جداً وخاصة ما نلاحضه في العبارة الأخيرة التي كان الإجماع فيها على إجابة واحدة، جميع عبارات المحور الرابع المتكون من عشر (04) عبارات تم ترتيبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة (04) " هل تؤثر الأفلام و البرامج التلفزيونية على أقدامك لممارسة هذا النشاط التهريبي ؟ " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.00) وإنحراف معياري معدوم .

- جاءت العبارة (02) " هل تعتقد أن التهريب امر شرعي او غير شرعي ؟ " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.868) وإنحراف معياري (0.352) .

- جاءت العبارة (03) " هل تعتبر ان التهريب نوع من البطولة و الرجولة ؟ " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.533) وإنحراف معياري (0.516) .

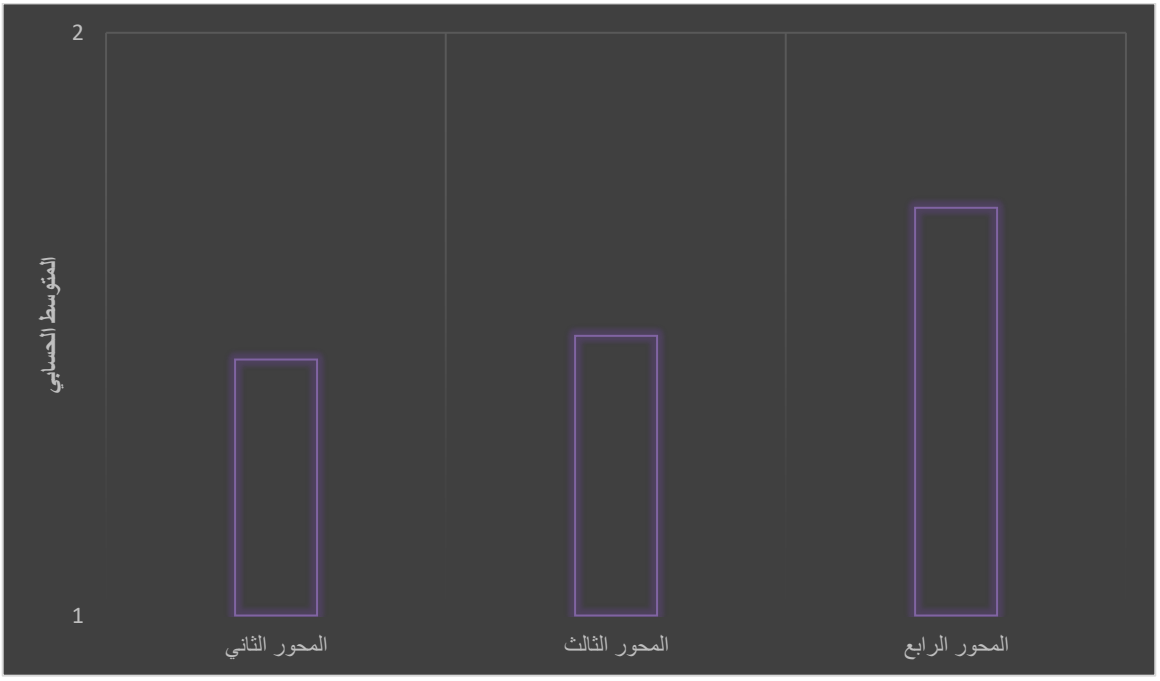
- جاءت العبارة (01) " هل كانت سلالة اجدادك معروفة بممارستها لنشاط التهريب ؟ " في المرتبة الرابع بمتوسط حسابي (1.400) وإنحراف معياري (0.507) .

بعد عرض النتائج السابقة تبين أن تأثير إختلاف نشاط هذه الجماعات حسب فرص التهريب والفائدة منه قد تتراوح بين ندرة المازوت، نفي تأثير الأفلام والبرامج التلفزيونية على نشاطهم التهريبي، بالإضافة إلى إجماع الأغلبية أن التهريب أمر غير شرعي، فيما كان هناك تباين في الإجابات بين البطولة والرجولة للإقدام على مثل هذا نشاط.

الجدول(12): يبين توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة ترتيب.

المحور	الفرضية	$\bar{x}$	$\sum$	الترتيب
02	الأولى	1.439	0.588	03
03	الثانية	1.480	0.489	02
04	الثالثة	1.700	0.344	01
	المتوسط العام	1.540	0.474	//

الشكل رقم (12) يوضح ترتيب المحاور:



المصدر: الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 21

ثانياً – مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

1-مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى

نصت الفرضية الفرعية الأولى كون بئر العاتر منطقة حدودية هو ما أدى إلى ظهور جريمة التهريب في بئر العاتر

وكانت أهم النتائج أن البيئة التي خلق فيها المهربين كانت من أهم أسباب مزاولتهم لهذا النشاط ناهيك عن عائلاتهم وقرابتهم مع بعض المهربين من دولة تونس. وهذا ما يثبت الفرضية الأولى

2-مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثانية

نصت الفرضية الفرعية الثانية على أن مردودية وقيمة المازوت كمادة هو ما أدى إلى بروز تهريبه في بئر العاتر

وكانت أهم النتائج أن مادة المازوت تؤثر على نشاطات أخرى مثل التجارة والزراعة ناهيك عن التباين وعدم الثبات لهذه المادة في عملية التهريب وأنها تعتبر مصدر الرزق البديل في ظل عدم توفر مناصب الشغل.

وبهذا نؤكد الفرضية الثانية.

3-مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثالثة

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على إختلف نشاط هذه الجماعات حسب فرص التهريب والفائدة منه

وكانت أهم النتائج أن التهريب يعتبر مكسب مادي فقط إما للفرد أو حتى الأسرة وخاصة الفقيرة منها ولا يعتبر نشاط شرعي أو بطولي

ومنه يتم نفي الفرضية الثالثة فالفرصة الوحيدة هي فرص مادية للفرد أو الأسر المهربة فالمجتمع أو الحكومة لا يخدمها مثل هذا النشاط.

4-الإجابة عن التساؤل المحوري والتحقق من صحة الفرضية الرئيسية:

وكان التساؤل الرئيسي كالآتي:

ماهي المتغيرات المتحكمة في تفشي ظاهرة تهريب المازوت في مدينة بئر العاتر؟

المتغيرات المتحكمة في تفشي ظاهرة تهريب المازوت في مدينة بئر العاتر حسب نتائج الدراسة وإجابات عينة الدراسة كانت:

عوامل ثقافية: التهريب في منطقة بئر العاتر يعتبر تقليد متوارث ونشاط رئيسي للعديد من العائلات ناهيك أنه مصدر رزق للعديد من سكان المنطقة.

عوامل إقتصادية: إنتشار البطالة وعدم توفر مناصب الشغل هو ما أدى لأغلبية مزاولي هذا النشاط لكسب قوت يومهم.

وكانت الفرضية الرئيسية كالآتي:

العوامل والمتغيرات الإقتصادية والثقافية هي ما نؤثر على ظاهرة تهريب المازوت في مدينة بئر العاتر.

وبمقانة نتائج إجابات عينة الدراسة يتم إثبات صحة الفرضية الرئيسية.

ثالثاً – النتائج العامة للدراسة

- أغلبية المهربين يمارسون هذا النشاط بسبب البيئة التي خلقوا فيها.
- عدم توفر مناصب الشغل وإنتشار الفقر والبطالة هو ما أدى ممارستهم لهذا النشاط.
- يؤثر المازوت على النشاطات الأخرى التجارية منها والزراعية.
- تتباين أسعار المازوت المهرب على حسب الوفرة والندرة.
- لتهريب المازوت أثر سلبي على المجتمع في خلق طوابير إنتظار في محطات تعبئة البنزين.
- لا تؤثر الأفلام والبرامج التلفزيونية على المهربين.
- يعتبر أغلبية المهربين هذا النشاط أنه مصدر رزق لا غير أي لا عمل رجولي ولا بطولي.
- من وجهة نظر المهربين فهذا النشاط غير شرعي.

رابعاً – مناقشة الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

إختلفت الدراسات في تناولها لموضوع التهريب في المناطق الحدودية وقد حاولنا في هذه الدراسة ربط تهريب المازوت بعدة متغيرات ذات علاقة بإتجاهات المهربين من حيث المتغيرات الإقتصادية والثقافية، وماهو ملاحظ أن هناك تقارب في أجزاء بين نتائج دراستنا ونتائج دراسات سابقة كما تختلف في أجزاء منها ويمكن إجماعها فيما يلي:

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة وإختلفت مع دراسات أخرى:

- إتفقت دراستنا مع دراسة عقبة رمضاني و معمر عمر، تحت عنوان: "التهميش الإجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر"، دراسة ميدانية على جماعات التهريب ببلدية بئر العاتر ولاية تبسة،أجريت هذه الدراسة سنة 2022\2023 لاستكمال مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان علم اجتماع الإنحراف والجريمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، أن هناك علاقة بين البطالة و زيادة تشكل جماعات تهريب الوقود على الحدود الشرقية الجزائرية وايضا بين الثقافة الفرعية للمجتمع الريفي و زيادة تشكل جماعات السرقة و الاعتداء الاهلي ،اما بالنسبة للوضع الإجتماعي و تراجع الجماعات الإجرامية بالمناطق الحدودية الشرقية بالجزائر،كما تعتبر ظاهرة التهميش الإجتماعي سببا رئيسيا في تكوين الجماعات الإجرامية بالجزائر.
- وقد اتفقت هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة تمتام منذر تحت عنوان "العوامل الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة التهريب" أجريت هذه الدراسة سنة 2020 ،لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان العلوم الإنسانية والإجتماعية تخصص علم اجتماع الإنحراف والجريمة، بجامعة الشيخ العربي التبسي بتبسة، والتي خلصت أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تفشي هذه الظاهرة ومن ضمن هذه العوامل (البطالة ،الفقر،جماعة الرفاق،ومضاربة السلع،والظروف الاجتماعية) من بين النتائج المتوصل اليها كذلك العامل الجغرافي الذي اثر كثيرا في الحد من هذه الظاهرة نظرا الى شساعة وطول الشريط الحدودي مع وجود مسالك و منافذ لتسهيل هذه العملية ايضا ضعف اسهام المجتمع المدني في عملية مواجهة التهريب الجمركي ،ومن بين النتائج كذلك في تفشي هذه الظاهرة يعود إلى فقدان سكان الحدود الثقة بالدولة وهذا لما يعانونه من تهميش و نقص المؤسسات الإقتصادية و غياب الاستثمار.
- وقد اتفقت هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة عرار عاطف تحت عنوان "دور المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب من وجهة نظر موظفي دائرة الجمارك الأردنية"، أجريت هذه الدراسة عام 2013، لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة مؤتة، الأردن، وتوصلت الدراسة إلى ان للعوامل الإجتماعية دور مرتفع في ارتكاب جرائم التهريب. وللعوامل الإقتصادية دور مرتفع في ارتكاب جرائم التهريب، وأن الوسائل التكنولوجية الحديثة لها دور مرتفع في مكافحة جرائم التهريب.

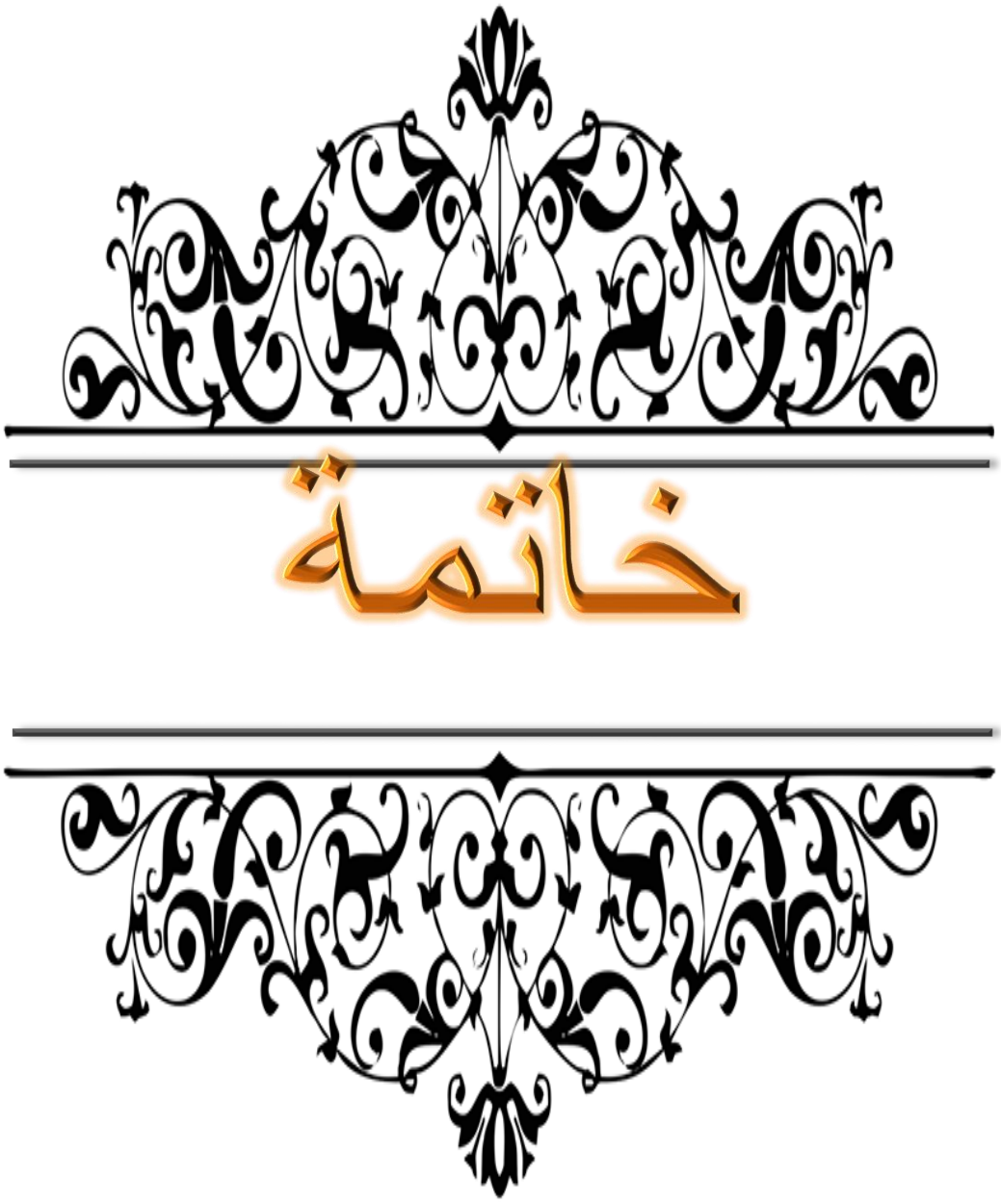
- فيما إختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة محمد مسايرية تحت عنوان "التهريب الجمركي وآليات مكافحته في التشريع الجزائري" أجريت هذه الدراسة عام 2009 لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهنية في ميدان العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح، في ولاية ورقلة.

- والتي خلصت ان التهريب الجمركي ينقسم الى عدة انواع بحسب وجهة النظر التي يبنى عليها التقسيم ومع ذلك فإنه مهما تعددت و تنوعت هذه التقسيمات الا انها في حقيقة الأمر متشابكة و متداخلة فيما بينهما الى درجة قد يعتذر الفصل بينهما حيث مكننا القول أن كل منها يتطلب استراتيجية خاصة من اجل مكافحته، وان الازدواجية القانونية في قمع جريمة التهريب هي معرفة في قانون الجمارك و معاقب عليها في نص قانوني آخر هو قانون التهريب (5-6)، فقانون مكافحة التهريب لم يحظى إدارة الجمارك بدور متميز في مجال مكافحة التهريب وتم معاملتها كغيرها من المصالح المتدخلة في مكافحة الظاهرة على الرغم مما تعرضه الظاهرة و تعييب دور الجمارك في عديد الجرائم و تهميشها كجرائم تبييض الأموال التي تحصر دورها في امداد خلية الاستعلام المالي بالمعلومات فقط في حين بإمكان مصالح الجمارك لعب دور مهم في مكافحة هكذا جريمة.

- كما إختلفت هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة بن سعيد بختة تحت عنوان : "التهريب والجريمةالمنظمة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في تخصص علوم قانونية، فرع المنازعات الجمركية، والتي خلصت تعتمد فعالية مكافحة التهريب والجريمة المنظمة على التعاون الدولي، من خلال تنسيق الجهود بين الدول، وتبادل المعلومات والأدلة، وإبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى التركيز على مكافحة الأسباب الكامنة وراء تفشي هذه الجرائم.وان، اذ ان التعاون الدولي الصادق والإرادة الجماعية ضروريان لمحاربة الجريمة المنظمة، ويشهد العالم توافقًا متزايدًا على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه المشكلة، خاصة في الدول النامية التي تستهدفها عصابات الجريمة المنظمة على نحو متزايد.

واختلفت أيضاً هذه النتائج مع نتائج دراسة رعد محمد عبد اللطيف بعنوان "جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد"، دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، دراسة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط عام 2015، والتي خلصت لم يورد التشريع الجمركي في كل من العراق والأردن تعريفا محددا لجريمة التهريب الجمركي، بل أورد تعدادا لما يمثلها، وجاءت جريمة التهريب الجمركي الناتجة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد كأحد صورها،كما تعتبر جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد إحدى الجرائم الإقتصادية، بل هي الجريمة الإقتصادية نفسها، وهي تعني إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها على وجه مخالف لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو القوانين والأنظمة النافذة،ويكمن وراء فرض

الرقابة الجمركية أسباب عديدة لا يمكن حصرها، اقتصادية ودولية وسياسية وإجتماعية وأخلاقية وأمنية وصحية وزراعية...


خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن تهريب المازوت في بلدية بئر العاتر بولاية تبسة، يمثل ظاهرة معقدة تنجم عن تداخل عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية وجغرافية. كشفت النتائج عن أن الفوارق السعرية الكبيرة بين الجزائر وتونس تعد الدافع الرئيسي وراء انتشار هذه الظاهرة، في ظل استفحال الفقر والبطالة في المنطقة الحدودية. كما تبين أن الجريمة المنظمة تلعب دوراً كبيراً في تنسيق وتنفيذ عمليات التهريب، مستغلة التضاريس الوعرة والمسافات الطويلة غير المحروسة التي تميز المنطقة.

من خلال التحليل الميداني، تم تحديد عدة عوامل مؤثرة تسهم في تفاقم ظاهرة التهريب، منها نقص الرقابة الأمنية الكافية وضعف البنية التحتية الاقتصادية التي تدفع السكان المحليين للبحث عن وسائل غير قانونية لكسب العيش. تظهر هذه العوامل الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات متعددة الأبعاد لمكافحة تهريب المازوت، تتضمن تعزيز التعاون الأمني على المستوى الوطني والإقليمي، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين عبر خلق فرص عمل مستدامة وتشجيع التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية.

بناءً على ما تم التوصل إليه، تقدم هذه الدراسة توصيات هامة لصناع القرار تتضمن تعزيز الرقابة الحدودية، وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحدودية والدول المجاورة، وتطوير برامج توعية تستهدف المجتمع المحلي حول مخاطر التهريب. تتطلب مكافحة تهريب المازوت جهوداً متكاملة وتنسيقاً محكماً بين مختلف الجهات المعنية لضمان استدامة الحلول وفعالية التدخلات.

ختاماً، تؤكد هذه الدراسة على أهمية التعمق المستمر في فهم العوامل المؤثرة في ظاهرة التهريب وتطوير استراتيجيات مبتكرة ومستدامة لمواجهتها، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني في المناطق الحدودية.

ملخص

تهدف الدراسة إلى فهم ظاهرة تهريب المازوت في مدينة بئر العاتر من خلال تحليل مختلف العوامل.

تتساءل الدراسة عن المتغيرات التي تسهم في انتشار هذه الظاهرة، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط التهريب. تأتي فرضيات الدراسة كمحاولة لتفسير هذه الظاهرة، حيث تفترض أن العوامل الاقتصادية والثقافية تلعب دوراً أساسياً في استمرارية التهريب في بئر العاتر؛ ولتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على المقابلات المقننة التي تستخدم لجمع البيانات من المهربين والملاحظات الميدانية لتحصيل المعلومات المحكمة. تقوم هذه الأدوات بتحليل عوامل متعددة مثل الظروف الاقتصادية للمهربين والأسباب الثقافية التي تدفعهم لممارسة التهريب، وذلك بهدف فهم أعمق للتحديات والأسباب الدافعة لهذه النشاطات غير القانونية.

بعد تحليل المقابلات والبيانات المتحصل عليها توصلت الدراسة إلى أن التهريب ينشأ نتيجة لنقص الفرص الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد بزيادة أسعار المازوت وتعطيل النشاطات التجارية والزراعية الأخرى. ينجم عنه أيضًا اضطرابات اجتماعية مثل طوابير المحطات، ومن وجهة نظر المهربين، يعتبرونه وسيلة بسيطة للعيش رغم عدم شرعيتها.

المصادر:

1. المادة 2 من الأمر رقم 05/06 المؤرخ في 23/08/2005 الجريدة الرسمية رقم 59 المؤرخة في 28/08/2005 الموافق بالقانون رقم 17/05 المؤرخ في 11 31 ديسمبر 2005 ج ر 02 المعدل والمتمم بالمر رقم 06/09 المؤرخ في 15 يوليو 2006 ج ر 47 الموافق بالقانون رقم 06/20 المؤرخ في ديسمبر 2006 ج ر 80

الكتب والمقالات:

1. عقبة رمضاني، التهميش الاجتماعي ودوره في تكوين الجماعات الاجرامية بالجزائر دراسة ميدانية على جماعات التهريب بئر العاتر ولاية تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع انحراف وجريمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، 2022/2023
2. أحمد الطيبي، جريمة التهريب وعلاقتها بتبيض الأموال، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، الجزائر، سنة 2023.
3. حيداس عبد القادر، مهر حاج أحمد، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة التهريب في الجزائر دراسة مقارنة لنظام العقوبات بين الجزائر ومجلس التعاون الخليجي، ملتقى وطني حول ظاهرة التهريب وآثارها الاقتصادية على الجزائر، جامعة الأغواط، جوان 2023.
4. بوقربة بلخير، الاليات الوطنية والدولية لمكافحة جرائم التهريب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية،2023/2022.
5. فدي فؤاد عبد الفتاح سالم، دو منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم، مدرس علم اجتماع بقسم العلوم التأسيسية بالمعهد،2022.
6. محمد حسان كريم، الاتجار غير المشروع في المخدرات وسبل مكافحته، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2022.
7. خليفي حفيظة، سوسيولوجية الثقافة الفرعية الخاصة بالانحراف والجريمة، مجلة آفاق، للعلم الاجتماع، المجلة11، العدد1، جوان 2021.
8. رزاق سارة، جويني عبد الغاني، تمثلات أعوان وضباط الجمارك لظاهرة التهريب في المناطق الحدودية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع انحراف وجريمة، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، سنة 2020,2021.
9. سالم شرماط، الجريمة المنظمة، مفهومها آثارها ومعوقات مكافحتها، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، الجزائر، سنة 2021.
10. حسيني وهيبة، سعيدات راضية، الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم والحقوق السياسية، جامعة ادرار، سنة 2018,2019.
11. حسام الدين فياض: موضوع على اجتماع بين الظاهرة والحقيقة الاجتماعية رؤية تحليلية، مجلة التنويري18ديسمبر2021
12. غالم عبد الرحمان: التنمية المستدامة في المناطق الحدودية دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر) النشر2021/5/30.
13. المداح حاج، جريمة التهريب، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر المهني علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير تخصص إدارة التحقيقات الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020/2021.
14. الأستاذ لحسيني مصطفى، التهريب الجمركي بين الواقع والمأمول، مجلة القانون والاعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، 2021.
15. جيلالي محمد، الاليات القانونية في مكافحة التهريب في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2021.
16. مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا دراسة حالة دول غرب إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة قسنطينة ،2021/2022
17. علي محي الدين، خصوصية المتابعة في الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري، مجلة الحكومة والقانون الاقتصادي، جامعة غرداية،2021.
18. مكافحة الإرهاب في سياق القانون الدولي، منهاج التدريب القانوني على مكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة فيينا 2021.
19. موسى بودهان: دور السلطات الثلاث في محاربة الفساد رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق فرع القانون العام جامعة أحمد دارية _ادرار سنة 2020 .
20. أيت موسى ديهية، عدنان يسمينه، دراسة على ضوء القانون رقم 22-06، المعدل والمتم لقانون الإجراءات الجزائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019/2020

21. حسني وهيبة، سعيدات راضية، الجريمة المنظمة واكثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ادرار -الجزائر -سنة 2019/2018.

22. فؤاد شعنبي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية واوجه التعاون الدولي لمكافحتها (الجزائر،انموذجا)، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة بشار، الجزائر، 2018.

23. محمد أبو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)، ط3، آي كتب للنشر، ا لأقصى، سنة2016.

24. فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2018-2019

25. شريف رأفت التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد 24، أوت 2017.

26. بن صغير كريمة: مطبوعة بداغوجية في مادة منهجية وتقنيات البحث، مجموعة محاضرات موجهة لطلبة ثانية الماستر علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، علم النفس جامعة 8ماي1945: سنة 2017-2018.

27. بن سعيد بختة، التطور التاريخي لجريمتي التهريب والجريمة المنظمة، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، 2017.

28. حمزة فائق وهيب، هيفاء كاظم إسماعيل، أثر التهريب في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2017.

29. بن سعيد بختة، التهريب والجريمة المنظمة دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية فرع المنازعات الجمركية، كلية الحقوق والعلوم السياسية19مارس 1962، جامعة الجيلالي اليابس، بسيدي بالعباس، 2018/2017.

30. كرفوح مريم، إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية، نموذج تطبيقي مفتشية اقسام الجمارك بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2017/2016.

31. مباركية سعاد، دريد سليمة، مكافحة تهريب الاثار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة2017/2016.

32. قيشاح نبيلة، الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا، جامعة تبسة، جوان 2017.

33. عبد الحميد الشواربي – الجرائم المالية والتجارية – القاهرة 1989.

34. منصور رحماني، القانون الجنائي للمال و ألعمال، جزء ألول، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر

35. بهية بركات، جريمة التهريب في القانون الجزائري، جملة الدراسات القانونية والسياسية العدد 1

36. حسين قاسم محمد الياسري تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الحادية عشر، العدد 22، 2016.

37. إيكان سومية، أدوات البحث العلمي، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، معهد التربية البدنية والرياضية.

38. فطيمة الزهراء حوتية، عفيفة حوتية، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة.

39. بهية بركات، جريمة التهريب في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الاغواط.

40. باسعيد محمد خالد، المخدرات وثقافة التهريب في الحدود الغربية الجزائرية دراسة في الابعاد وأساليب المواجهة 2000-2005، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص أنثربولوجيا الجريمة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2015/2014.

41. عبد الرحيم نادية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني) جامعة الجزائر3.

42. شيماء عدنان العميري وآخرون، الجريمة المنظمة، سلسلة أوراق مفاهيمية، قسم رصد المتغيرات الإقليمية والعالمية، إدارة إستشراف المستقبل، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أمانة إستشراف المستقبل والمتابعة، 2013.

43. بن دلالي إبراهيم، الجريمة المنظمة دراسة حالة المخدرات في الجزائر من2008/2018، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2019.

44. عبد المنعم بن أحمد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري، جامعة الجلفة.

45. بن عمر الحاج عيسى، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا وإقليميا، مذكرة في تخصص قانون العلاقات الدولية لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2010/2011

46. الطيب بالواضح، محمد قسمية، مكافحة جريمة تمويل الإرهاب على المستويين الدولي والوطني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

مواقع الأنترنت:

1. من موقع: https://www.unodc.org
2. موقع https://www.arabdict.com/ar.
3. من موقع https://www.almaany.com
4. من موقع https://www.almaany.com
5. موقع kenanaonline.com
6. https://alwake3press.net/?p=29221
7. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9

19/06/2024 16:43 1718801708925.jpg

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث

ملحق القرار رقم933المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عطية وحاد

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة رقم: 119990365 000240

الصادرة بتاريخ: 30 11 2018 عن دائرة/بلدية: بئر العاتر ، تبسة

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: انحراف وجريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: عوامل ظاهرة تهريب الكوكايين دراسة ميدانية مدينة بئر العاتر

إشراف الأستاذ(ة): منصر عزالدين

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في 23 جوان 2024

إمضاء المعني بالأمر

037 50 40 90 www.univ-tebessa.dz/fssh FSHSS.UnivTebessa@gmail.com

https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm&ogbl#inbox?projector=1 1/2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي- تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY- TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences
قسم علم الاجتماع

إذن بإيداع مذكرة ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): منصر عز الدين الرتبة: محاضر -أ-

المشرف على مذكرة ماستر بعنوان: عوامل تعرض الخادمة لممارسة العنف

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: انحراف وجريمة

بعنـــــوان السنة الجامعية: 2023/2024

من إعداد: الطالب(ة)1 : عبيد وداد رقم التسجيل: 34017774

الطالب(ة)2 : ✓ رقم التسجيل: ✓

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي، وأنها تتوفر على الشروط المنهجية والعلمية،الشكلية والموضوعية، وبناءا عليه أسمح بإيداع المذكرة لدى أمانة القسم للمناقشة.

تبسة في: 23/06/2024

توقيع الأستاذ(ة) المشرف: